أهمية الأرشيف المصري لكتابة تاريخ الخليج وشبه الجزيرة العربية

في النصف الأول من القرن التاسع عشر

د. علي عفيفي علي غازي(*)

المقدمة:

تُستخلص الحقائق التاريخية من بطون الوثائق، التي تُمثل السَّند الحقيقي للمؤرِّخ، كما أنَّها المادة الخام التي تحمل بين سطورها تاريخ الأُمم وكفاحها، والتي يجد عندها المؤرِّخ الحقائق المفقودة، التي كاد النسيان أنْ يطويها، والوثائق التاريخية هي الذاكرة التي تحفظ التاريخ، وتُشكِّل مادته الأولية، وهي أهم ما يعتمد عليه الباحثون في الدراسات الإنسانية عامَّةً، وفي كتابة التاريخ بخاصَّة؛ لأنَّ الوثائق دائمًا ما تُضيف دلالاتٍ جديدة للأحداث التاريخية، وتجعل المؤرِّخ يقف على حقائق الأمور من دون أدنى شك، كما قد تغير مفاهيم خاطئة قد توارثها الآباء عن الأجداد، والأبناء عن الآباء فأخذت ثوب الحقيقة في غير استحقاق(١).

والوثائق أو المادة التاريخية هي العنصر الأول في كتابة التاريخ، وكلَّما توافرت لدى الباحث واتَّسعت نواحيها، وتنوعت أبوابها، وتعدَّدت مذاهبها، وكثُرَت الأيدي التي تُقدمها، وأخذت تضرب في شتَّى مناحي الحياة، وتتناول الأطراف المختلفة، كان المؤرخ أكثر توافرًا على بحثهِ، فاستضاء أمامه العصر الذي يؤرِّخ له، فأخذ يصفه وصف أشبه باليقين، ويُقرر التيارات الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية فيه أقرب إلى الحقيقة، بعد أنْ يكون نظر في أجزاءِ هذهِ المادة نظرة الناقد البصير؛ فجعل يوازن بينها، ويُقارن بين مختلف أجزائها، وليكن هناك من التناقض في الروايات، والتضارب بين الأقوال، فذلك أدعى لاستنباط الحقيقة المستكينة في ثنايا الاختلافات، وأقرب بالباحث إلى الوصول إلى اليقين، وذلك من خلال استقراء الوثائق، واستنطاقها، واستخراج ما تحمله من معلوماتٍ تاريخية بين سطورها، ولعلَّ هذا ما دفع الدكتورة فاطمة الصايغ إلى القول إنَّ "الماضي عند المؤرِّخ ليس أشتاتًا من رواياتٍ يرويها

(*) مدير تحرير مجلَّة رواق التاريخ والتراث/ جمهورية مصر.

أو يصورها، بل هو استجلاءٌ للحقيقة والروح الإنسانية التي تجري فيه"[٢].

ويؤكد هذا أنَّ التاريخ هو عِلم الوثائق يستقرئها المؤرخ ويُحلِّلها ليتوصل إلى ما تشتمل عليه من الوقائع، فالمعالجة التاريخية لا تقوم على التحليل فحسب[٣]؛ بل تُجرى بوجود المُستندات، والوثائق Documents، والسجـــلَّات Records، فالوقائع كائنة في الوثائق، ولهذا فقد ذكر المؤرِّخ الفرنسي سينويوس Lenglois Senign Boes أنَّه "لا تاريخ بدون وثائق، فإذا ضاعت الوثائق ضاع التاريخ"[٤]، في حين يرى البعض أنَّه لا ينبغي تقديس الوثيقة؛ لأنَّه إذا ما تفحَّصنا الوثائق بدقَّة نرى أنَّه ما من وثيقةٍ بوسعها أنْ تُخبرنا أكثر ممَّا أراد كاتبها، ويرى المؤرِّخ البريطاني إدوارد كار Edward Hallett care (١٨٩٢-١٩٨٢م) في كتابهِ (ما هو التاريخ؟) (what is history?)، أنَّ الوثائق والحقائق هي أدواتٌ أساسية للمؤرِّخ، لكنها لا تُشكِّل التاريخ في حدِّ ذاتهِ[٥].

والوثيقة هي جميع الأصول التاريخية، ونقصد بها الكتب الصادرة من السلطات السياسية والإدارية الحاكمة ومدوَّناتها الرسمية؛ فهي كلَّ صكٍّ خطِّي، أو صورةٍ فوتوغرافية له، وتُعتبر مستندًا دبلوماسيًا، أو دوليًا كالمذكَّرات Notes، والتقارير Reports، ومحاضر الاجتماعات Records، أو نصوص الاتفاقات Agreements أو الاتفاقيات Conventions أو المعاهدات Treaties، والمراسلات، والبرقيات، والتعليمات، والأوامر، والمشروعات، والقوانين، والدساتير، والتحقيقات، والأحكام، سواءٌ المدوَّن منها في سجلَّاتٍ رسمية، أو محفوظ في ملفاتٍ خاصة، والرسوم، والخرائط، والرسوم البيانية، والصور، والأختام، والسكَّة، والعملات الصادرة عن الهيئات الرسمية[٦]، وكلمة الوثيقة Document مشتقة من الأصل اللاتيني Docere بمعنى يُعلِّم، وقد استخدمها اليونانيون القدماء في معانٍ كثيرة، كما استطاع المؤرخون تأرخة هذهِ الكلمة لتُصبح تحت تصرفهم في مجال كتاباتهم التاريخية[٧].

أمَّا كلمة التوثيق Documentation فتعني في استخدامات المؤرخين المصادر والمراجع، والتقارير الدبلوماسية والقنصلية، ومحاضر جلسات المجالس الوزارية والنيابية، وما شابه ذلك من وثائق؛ بما فيها النقود والآثار والكتابات القديمة، كما أنَّ الروايات التاريخية الشفهية تدخل بشكلٍ أو بآخر في إطار التوثيق، والعِلم الذي يدرس هذهِ الوثائق هو (الدبلوماتيك) Diplomatic فيتناول "تطورها منذ أنْ تكون فكرةً في ذهن صاحبها، وحتَّى يتم إصدارها، ويُتابع تطورها منذ تدوين حروفها الأولى، وحتَّى تحريفات النُسَّاخ، كما أنَّه يبحث في تطور صيغ تلك الوثائق عِبرَ العصور، ويُحاول أنْ يُفسِّرها، ويتعرَّف على المؤسَّسات التي أصدرتها، ويُبيِّن القواعد النقدية التي يجب تطبيقها للتأكد من أصالتها، فهو بذلك يُهيئ الوثيقة للمؤرخ؛ فيقدم له مادته الأولى"[٨]، ويؤيد جمهور المؤرِّخين المعاصرين المؤرِّخ الذي يعتمد على وثائق أساسية مكتوبة لا يشوبها الشك، وإنَّما تحتاج إلى التحليل والتمحيص؛ بينما المصادر الشفهية كالمقابلات مثلاً تتدخل فيها الأهواء الشخصية والعاطفية بقدرٍ أكبر ممَّا تتدخل في الوثيقة الرسمية المكتوبة.

والتاريخ ليس إلَّا التحقيق، ومن ثمَّ فإنَّ مهمة المؤرِّخ لا تقتصر على جمع الوثائق والمصادر

التاريخيـة، وإنَّـما العمل على التحقُّق مـن صحَّتها، وصحَّـة ما جاء بها مـن آراءٍ وأحداثٍ وتطورات، برغـم أنَّ المُستشرق الألماني هانـس جوتشـلك Hans Ludwig Gottschalk (١٩٠٤-١٩٨١م) يـرى أنَّ تزويـر وثائـق بأكملها أو جزء منهـا مـن الأمور المُعتـادة[٩]؛ لأنَّ الثابـت هو قيام بعـض المؤرِّخين بعمليـات تزويرٍ كثـيرة في بعض البلدان التي شَـهِدَت وتشـهد صراعاتٍ عسكرية وسياسـية وطائفيـة، ففـي أوربـا في العصـور الوسـطى عَمَد بعض الأباطرة والملـوك إلى تزوير بعـض الوثائـق الكنسـية ووثائق الأديـرة لتحقيق مآربهـم السياسـية، وأهـم هـذهِ المحـاولات هـي عمليـة التزويـر المعروفـة باسـم (هبة قسـطنطين) Donation of Constantine والتي حدثت في القـرن الثامـن الميـلادي بواسـطة أحـد رجـال الكنيسـة، والتـي ذكـر فيهـا تنـازل الإمبراطـور عن رومـا وكلِّ مقاطعـات الإمبراطوريـة الغربية للبابويـة[١٠]. ولعـلَّ ظهـور مذكَّراتٍ مـزورة عام ١٩٨٥م للزعيـم الألمـاني أدولـف هتلـر Adolf Hitler (١٨٨٩-١٩٤٥م) ونشرهـا في الصُّحـف الألمانيـة والأوربيـة، ومـن ثـمَّ إصدار الحكم على ناشرها المزوِّر بالسـجن ثلاث سنوات هـو أكـبر دليـل عـلى اسـتمرار عمليـات التزوير التاريخيـة؛ ولذلـك يجـب عـلى المـؤرِّخ المُحقِّق أنْ يلتزم بأسـاليب التحقق من الوثائق والمخطوطات والمعلومات التاريخية، والشك أو الطعن في صحَّة الوثائـق قضيـة مقبولـة، فـكُلُّ أمـرٍ قابـل للنقاش وكُلُّ حجَّـةٍ ممكن أنْ تُقرع بحُجَّةٍ لا تقل عنها قوة. ويـروي المؤرِّخ الوقائع التاريخيـة بناءً على الوثائق التاريخيـة فيرى جانبًا، قد يبـدو مُعتمًا غير معروف فيُضيئه، من هذهِ الوقائع[١١].

والوثائـق مصـدر رئيـس لكتابة تاريـخ العرب الحديـث، وأمـام المـؤرِّخ الباحـث في تاريـخ المشرق العـربي مَعِـينٌ ثري لا ينضـب من المصـادر الأصلية المتعلِّقـة بتاريخنا، التـي يجب عليه أنْ يسـعى إليها في مختلف أماكن حفظها ما بين العواصم العربية، ونظرًا لطول الفترة التي عاشـتها البلاد العربية تحت الحكم العثـماني، ونظـرًا للـدور الكبـير الـذي لعبتـه الدول الأوربيـة في تاريـخ العـرب الحديث فإنَّ أرشـيفات الحكومات التركية والأوربية تمثل العمود الفقري في مصادر دراسـة تاريخنا، خاصـةً أنَّها تحوي العديد من الحقائق التي تحتاج إلى مَن يُميط عنها اللثام[١٢]. والتي لا تـزال تهجـع بسـلامٍ في دور المحفوظـات الوطنية القائمة في كلٍّ من إسـتانبول، ووزارة المُستعمرات في باريس، ومحفوظات فلورنسـا، والبندقيـة، وبالرمو، وجنوه، وبيزة في إيطاليا، ومحفوظات الغرفة التجارية والبحرية والملكية في مرسيليا، والمحفوظات الوطنية، ومحفوظـات وزارة الخارجية في فرنسـا، ومحفوظات فيينـا، ولنـدن، وبرلـين، ومدريـد، وبرشـلونة، وبطرسـبرج، وموسـكو، وغيرهـا، حيـث أنَّ بلدان المشرق العربي كانت خاضعةً للدولة العثمانية منذ عام ١٥١٦م وحتَّـى عـام ١٩١٨م، وأقـام في العديد من هذهِ الأقطار لاسيَّما في موانئها البحرية قناصل وممثلون وتجاريـون للعديـد مـن دول أوربـا والجمهوريـات الإيطاليـة، التـي سـيطرت عـلى مرافق التجـارة مع هذهِ البلدان، واسـتأثرت بها بضعة قرون؛ منذ القرن الثاني عشر وحتَّى القرن السـادس عشر، كذلك أقام للـدول الأوربية في العاصمة العثمانية، وفي غيرها من المدن والحواضر الكبرى، سفراء وممثلون وسياسيون وتجَّار، واعتاد هؤلاء أنْ يرفعوا إلى حكوماتهم العديد من التقارير والدراسـات المفصلة عـن أحوال البلاد من سياسية واقتصادية واجتماعية وتجارية وجغرافية وتاريخية وزراعية، وغيرها.

والمؤرِّخون يُنفقون أعمارهم في التنقيب عن الوثائق والوقائع والسجلَّات، وقد قدَّر المؤرِّخ الكبير مُحَمَّد شفيق غربال (١٨٩٤-١٩٦١م) قيمة الوثائق، فكتب يقول: «والمتعسِّف من المؤرِّخين هو الذي يعد تافهًا ما لا يتعلَّق بالسياسة العليا، وما لم يصدر إلى السلاطين أو ممثلي السلاطين، فإنَّ دفترًا من دفاتر المحفوظات يدلنا على أرزاق الجُند وطعامهم ولباسهم لهو وثيقة لها خطرها، ولا يُستطاع كتابة تاريخ الجيش المصري إلَّا بها وبمثيلاتها، وقِس على ذلك سائر الشؤون، وإنَّ هذا الفهم الصحيح لا يتسنَّى إلَّا بالرجوع إلى الأصول»[١٣]. وتفيد الوثائق في تناول جوانب التاريخ المتعددة، وتُسلِّط الأضواء على عصور الازدهار والتحديث، وتُضيف الدكتورة ميمونة الصباح: «تتبع التاريخ من جوانب النموِّ والتطور يجعله تاريخًا حيًّا ناطقًا، ويُبعده عن النظرة الجامدة المُعتادة في معالجتهِ من زاويةٍ واحدة فقط، بحيث تجعل أحداثه وكأنَّها جامدة وغير متكاملة»[١٤].

ومن هذهِ النتيجة تُعتبر الوثائق الأصلية أهم مصادر المؤرِّخ؛ لأنَّها أصدق الدلائل على أحوال عصرها، ولأنَّها هي وحدها التي تحمل الخبر اليقين، حيث تصور لنا الحقيقة دون تلميحٍ أو تلويح، وتلك هي الغاية الأولى في كتابة التاريخ. والكتابة التاريخية العِلمية الصحيحة تعتمد على الأصول التاريخية من الوثائق، وخاصةً تلك التي لم يسبق استخدامها استخدامًا علميًّا كاملاً، ويُمكن الحكم على مدى صحَّة الكتابة التاريخية من خلال الوثائق التي تستند إليها، وبدون الوثائق تنقص قيمة الكتابة التاريخية، أو تتضاءل، أو تنعدم مهما بذل كاتبها من مجهود، فالوثيقة الصحيحة تُرشد الباحث والدارس إلى معرفة الحقيقة التاريخية، فهي إضافة جديدة للمعرفة، ودعم لموضوعية البحث؛ لأنَّها السند القوي الذي يُنهي الشك عند المؤرخ، ويصل عن طريقهِ إلى يقين الحَدَث التاريخي.

ولهذا حرصت الشعوب والحكومات على نقل وثائقها من حوزة الأفراد إلى الأماكن العامة، وحفظها أو حفظ صورةٍ منها على أقلِّ تقدير في دور المحفوظات القومية؛ لتكون في متناول الباحثين بعد انقضاء فتراتٍ زمنية عليها وفقًا لأهداف الدولة وأمنها ومصالحها. ولذا نشطت في جمع الوثائق والاحتفاظ بها في دور حفظ خاصةٍ بها، تُعرف بدور المحفوظات أو الوثائق، وقامت بتصنيف تلك الوثائق وفهرستها، وأتاحت للباحثين الإطلاع عليها، وأخذ صورٍ منها، ليتيسَّر لهم المُضي في بحوثهم التي تُضيء جوانب من تاريخ الأُمم والحضارات والشعوب والحكومات، والإنسانية. كما عكف العلماء على وضع فهارس للوثائق المحفوظة في دور الوثائق، وترقيم مجلَّداتها ومحافظها مع بيان الفترات التاريخية التي تتناولها، ووصف مضمون محتوياتها، ما بين القديم والحديث والمخطوط والمطبوع، والوثائق التي لم تحظَ بالفهرسة والتصنيف تُعدُّ بالنسبة للباحثين في حكم المجهولة، ولا يُمكن الإفادة منها قبل تقسيمها وترتيبها ترتيبًا تراثيًا أوليًا على أقلِّ تقدير تمهيدًا لوضع فهارس وصفية لإبراز معالمها، وتوزيع هذهِ الفهارس بعد ذلك على المراكز العلمية، والمهتمين بالدراسات الوثائقية.

وقد عُنيت معظم الحكومات منذ القِدَم بتدوين أعمالها وما تُصدره من أوامر وكانت تكتب ذلك على موادٍ مختلفة منها الأحجار وألواح المعادن والجلود، واستعملت بعض البلاد خاصةً مصر والمغرب أوراق البردي والقراطيس، وعندما انتشر استعمال الورق في

أواسط القرن الثاني الهجري عَمَد الخلفاء المسلمون إلى اختيار أجود أنواع الورق لتدوين وثائقهم وحرصوا على الحفاظ على نُسخٍ ممَّا يُصدرونه من أوامر في دواوين منظَّمة[١٥]. واهتم العرب بعِلم التاريخ اهتمامًا بالغًا، واعتنوا بهِ عنايةً فائقة، ولهذا تطورت مصادر الوثائق، وخضعت الوثيقة لأعقد الأساليب العلمية والتكنولوجية في كلِّ جوانبها للتأكد من أصالتها وعمرها، وحقيقة ما جاء بها.

والوثائق التاريخية نوعان: وثائق غير منشورة، وهي الوثائق التي لا تزال بعيدةً عن متناول البحث والدراسة، وما زالت معلوماتها أسرار محفوظة في ملفات ومحافظ ووحدات حفظ، لو انكشفت لرُفع الستار عن كثيرٍ من قضايا التاريخ وألغازهِ المحيِّرة. ووثائق منشورة، قامت بنشرها جهاتٍ رسمية مختلفة أو مؤسَّساتٍ علمية تُعنى بهذا الأمر، أو نُشرت عن طريق أحد الباحثين الذين خصَّصوا جزءًا من نشاطهم العلمي لنشر وثائق تُغطِّي جانبًا من جوانب تخصصاتهم أو ضمن مجال عنايتهم، فهناك وثائق أصدرتها الحكومة البريطانية، ووثائق نشرها المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية Royal Institute of International Affairs *Chatham House*، والوثائق التي نشرتها حكومة المملكة العربية السعودية بشأن التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي عام ١٩٥٥م، والوثائق التي نشرتها بشأن النزاع السعودي اليمني على الحدود عام ١٩٣٤م، والوثائق التي نشرتها حكومة بومباي في الهند في عام ١٨٥٦م، وأُطلق عليها (مختارات من حكومة بومباي)[١٦].

وقد اهتمتْ الحكومات والهيئات العلمية بإرسال بعثاتٍ خاصة من العلماء والباحثين إلى خارج حدود قطرها؛ لكي تبحث في دور المحفوظات الأجنبية عن الوثائق التي تهم بلادها؛ بل لقد أنشأت بعض الدول معاهد ومراكز خاصة لدراسة وثائقها، والعمل على تجميعها وتصويرها من مختلف أنحاء العالم، كما تقوم بعض المنظَّمات الدولية كالأُمم المتحدة، التي أنشأت مركزًا دوليًا للوثائق، وبعض المنظَّمات الإقليمية كجامعة الدول العربية بتوجيه البعثات المختلفة من العلماء والباحثين لتصوير وتجميع الوثائق من مناطق مختلفة من العالم، بل إنَّ كثير من الهيئات العلمية والجامعات تقوم بهذهِ المهمة في حدود ما تسمح بهِ إمكاناتها.

إنَّ التاريخ اليوم لم يعد يقتصر على المصادر الأدبية الروائية والحوليات للسَّرد والمتعة، ونقل الروايات للتسلية، بل تعدَّى ذلك إلى الطُّرق العلمية التي تعتمد على النقد والتحليل النفسي والاجتهاد، وكلَّ ذلك يستدعي وجود الأصول التاريخية وبخاصةٍ الوثائق باعتبار أنَّ التاريخ عِلم كسائر العلوم يبحث وراء الحقيقة التاريخية ويسعى إلى الوصول إليها، وعلى هذا أصبحت العلاقة بين عِلمي التاريخ والوثائق علاقةً عضوية، تربط بين المؤرخ وعالم الوثائق برباط الهدف الذي يسعى إليه كلٌّ منهما، وهو الوصول للحقيقة التاريخية. والوثائق هي الأصول النزيهة التي يجد المؤرخ بين ثنايا سطورها من الحقائق ما يسد الثغرات الناقصة، ويستكمل الحلقات المفقودة، وتُعتبر الوثائق من المصادر الأصلية والأساسية لدراسة التاريخ والحضارة، فهي تفتح أبوابًا جديدة باعتبارها منبعًا ماديًا بِكرًا يرد فيه الكثير ممَّا أهمله بعض المؤرِّخين للتاريخ العام، والتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والمؤسَّسات بصفةٍ خاصة.

وبما أنَّ كتابة التاريخ تقوم على حقائق ثابتة مُستمدة من النصوص المدوَّنة والآثار المثبتة، فإنَّ وثائق مُحَمَّد علي باشا والي مصر (١٨٠٥-١٨٤٨م) المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة تُعد مصدرًا على قدرٍ كبير من الأهمية لكتابة تاريخ شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، من خلال مجموعةٍ مُنتقاة من الوثائق تشتمل على بيانات وتقارير حربية، وأوامر وتعليمات مُحَمَّد علي إلى قادتهِ بخصوص سير العمليات الحربية والخطط التي يجب إتباعها، ومراسلات وتقارير أرسلها إبراهيم باشا قائد التوسعات المصرية، وبعض كبار مساعديه إلى مُحَمَّد علي يعرضون فيها أحوال قواتهم، ويرصدون تفاصيل خططهم، والمصاعب التي تواجههم، ويطلبون منه المشورة أحيانًا، والعون أحيانًا أخرى، وقد تنبَّه إلى وفرتها الدكتور شفيق غربال، فكتب يقول: "وإنَّ المؤرخ ليحمد الله على وفرتها، وذلك أنَّ طريقة مُحَمَّد علي في الحكم والإدارة استلزمت قدرًا كبيرًا من المضابط والمحاضر والخلاصات واليوميات والتقارير، يتمكَّن المؤرِّخ بواسطتها من تتبع المسألة الواحدة من العامل الصغير للمجلس الكبير ومقر السلطان، ومن القرية النائية لمسند الولاية، وهذهِ هي مادة التاريخ وأنَّ كلَّ ما في هذهِ المادة له قيمته"[١٧].

ويبدو اهتمام الوالي المصري بالوثائق من إقدامهِ على إنشاء (الدفتر خانة) في عام ١٨٢٨م، أي دار المحفوظات العمومية بالقلعة، بجوار قصر حكمهِ، وذلك على إثر سرقة اللصوص لقصرهِ بالأزبكية، فكان ذلك من الدوافع الكبرى لإنشاء دار المحفوظات[١٨]، التي أصبحت بمثابة أرشيف الدولة الرسمي الذي يضم وثائقها وسجلَّاتها، ووضع عندئذٍ نظام للحفظ استعان فيه بالخبراء الأجانب وخاصةً الفرنسيين، وكانت هذهِ الدار تُعرف باسم (محفوظات عابدين)، أو (وثائق عابدين). وكان السبب الرئيس في قيامهِ بإنشاء هذهِ الدار، رغبته في أنْ تكون المعلومات الخاصة بكلِّ ما يتصل بالإدارة وشؤون الحكم تحت يدهِ مباشرةً وفور طلبها، لتُشكِّل قسمًا مهمًا من أقسام الإدارة في حكومتهِ.

ولقد أقام مُحَمَّد علي الدفترخانة عند باب القلعة، وكلَّفه قيامها نحو ألف وأحد عشر كيسًا، وعيَّن عليها (راغب أفندي) مسؤولاً، وقام (الخواجة حنا) كاتب المصروف بوضع أول لائحةٍ لها، وقد نصَّت تلك اللائحة على مُعاقبةِ أيِّ مسؤول يتقاعس عن تسليم السجلَّات والمستندات إلى الدفترخانة بجَلدهِ مئة جلدةٍ في ميدانٍ عام، وبدأت الدفترخانة تعمل بانضباط منذ عام ١٨٣٠م، خاصةً بعد أنْ أقام مُحَمَّد علي لها روافد مساعدة في المحافظات والمديريات والفروع الإدارية المختلفة، وكان مُحَمَّد علي يُتابع بنفسهِ تدقيق الأرشيف، ويأمر مسؤوليه أنْ يحتفظوا بسجلَّاتهم كاملةً، وكان الموظَّفون في إدارة مُحَمَّد علي حريصين على استكمال أرشيفاتهم، فكثيرًا ما كانوا يُخاطبون القاهرة يطلبون إليها نسخة من هذا الأمر أو ذاك لاستكمال الأرشيف الخاص بكلٍّ منهم.

واهتم خلفاء مُحَمَّد علي بهذا الأرشيف، وعَمِل عددٌ منهم على تنظيمهِ وتطويرهِ والارتقاء بإدارتهِ، فأمر الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م) بتجميع دفتر خانات كافَّة المديريات في القاهرة، كما أصدر عباس حلمي الثاني (١٨٩٨-١٩١٤م) لائحةً جديدة بدَّلت مُسمَّى الدفترخانة المرتبط بلفظٍ تركي إلى المحفوظات العمومية. وعندما ارتقى أحمد فؤاد سدَّة الحكم على مصر (١٩١٨-

١٩٣٦م)، كان شديد الوعي بالتاريخ، ولهذا حرص على كتابة تاريخ أُسرة مُحَمَّد علي وخاصةً مُحَمَّد علي وإبراهيم باشا والخديوي إسماعيل، فاستقدم الخبراء من إيطاليا وفرنسا، لإقامة دار وثائق تاريخية خصَّص لها مبنىً خاصًّا في حرم قصر عابدين، نقل إليها عددًا من وثائق الدواوين السيادية الرئيسية من دار المحفوظات التاريخية تغطي الفترة من حكم مُحَمَّد علي إلى حكم الخديوي توفيق، وقام الخبراء بترتيبها وتنظيمها وفهرستها وتسجيلها، وخصَّص عددًا من المترجمين لترجمة الوثائق العثمانية إلى اللغة العربية تحت إدارة ج. ديني Jean Deny (١٨٧٩-١٩٦٣م) أستاذ اللغة التركية في مدرسة اللغات الشرقية الحيَّة في باريس Institut national des langues et civilisations orientales في ذلك الوقت[١٩]، كما زوِّدت الدار ببعض الوثائق النمساوية والفرنسية والإنكليزية والأمريكية منسوخةً يدويًّا أو على الآلة الكاتبة[٢٠]، وقد استخدم وثائق عابدين كلُّ المؤرِّخين الذين تصدَّوا لكتابة تاريخ مصر الحديث حتَّى عام ١٩٥٢م، سواء المصريون[٢١] أو الأجانب.

وبما أنَّ معظم الوثائق المحفوظة بالدار قد جاءت باللغة التركية، فقد قامت الحكومة المصرية بترجمة قسمٍ كبير منها إلى العربية منذ عام ١٩٣٢م، قام الأستاذ مُحَمَّد زهدي الكوثري، والأستاذ حسين حسني إبراهيم، والأستاذ يوسف فهمي بدورٍ كبير في هذهِ الترجمة، وجديرٌ بالذكر أنَّ الوثيقة المترجمة إلى العربية كُتب في نهايتها عبارة تُشير إلى المترجم والأصل التركي وذُيِّلت بعبارة: "تُرجمت هذهِ المكاتبة بناءً على الأمر الصادر من الديوان العالي الملكي".

وقد شَهِد عصر الملك فؤاد الأول ترجمة العديد من الوثائق المأخوذة من أرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية والإيطالية، ونشرها في مُجلَّداتٍ من إعداد المؤرِّخين الفرنسيين إدوارد دريو وجورج داون، صدرت عن الجمعية الملكية للجغرافيا، تحت عنوان: (المطبوعات الخاصة تحت رعاية صاحب الجلالة فؤاد الأول)، تضمَّنت التقارير التي كان القناصل والسُّفراء في مصر يبعثونها إلى حكوماتهم عن الشئون المصرية، ونُسخت هذهِ الوثائق تحت الإشراف المباشر للمُشرفين على الأرشيفات[٢٢]، وهذهِ التقارير كان لها دورها في إعادة صياغة تاريخ مصر في عهد مُحَمَّد علي، إذ أنَّها أتاحت المقارنة بين مختلف المعلومات ممَّا يمكِّن الباحثين من تحديد الأحداث بدقَّة وتعمُّق أكثر، وقد استحسن المؤرخ الإيطالي أنجلو ساماركو Angelo Sammarco (١٨٨٣-١٩٤٨م) المعاصر لتلك الفترة، هذا النشر للوثائق الخاصة بتاريخ مصر، فكتب يقول: "إنَّ هذا النشر الواسع للوثائق إذا كان يمثل بالنسبة لمصر تقدمًا في معرفة الفترة الأساسية من تاريخها الحديث وشيئًا من الإنصاف لذكرى بطل تلك الفترة فإنَّه سيحمل إلينا... توضيحاتٍ للأحداث المعروفة حتَّى الآن بصورةٍ مُبهمة في تاريخ مُحَمَّد علي"[٢٣].

وتبدأ مأساة الوثائق في مصر مع ثورة يوليو ١٩٥٢م، فقد نُظر إلى أرشيف عابدين - على ما يبدو - على أنَّه من بقايا العهد البائد، ولم يُدرك أحد أنَّ الأمر يتعلَّق بتاريخ مصر وذاكرة الأُمَّة، فتمَّ إخلاء دار الوثائق واستُخدم المبنى مقرًا للبوليس الحربي، واستُخدم السُّجناء في نقل السجلَّات ومحافظ الوثائق في أجولة كما تُنقل الأنقاض، وتمَّ تكويم ذلك كلِّه في قطَّاع بالدور الأرضي

مـن القصر كان مخصصًا للخدم، ونظـرًا لأنَّ النقل قـد تـمَّ بطريقةٍ عشـوائية من دون ترتيـبٍ أو نظام، فقـد اختلطـت الأوراق والسـجلَّات وأصبح من الصعوبـة الاهتـداء إليها، كما قضـت الرطوبة على قسـمٍ منها، ورغـم ذلك بذل موظَّفو الـدار، وكان معظمهـم مـن غـير المتخصصـين في الوثائـق أو التاريـخ، جهودًا جبَّارة في إعادة تنظيم الوثائق، إلى أنْ أُنشئت (دار الوثائق القومية التاريخية) بموجب القانـون (٣٥٦) لسـنة ١٩٥٤م[٢٤]، الـذي ينـص عـلى أنْ تقوم الـدار بجمع الوثائـق المحفوظة بدار المحفوظـات العموميـة، والمحفوظـات التاريخيـة بقـصر عابديـن، ومحفوظـات الـوزارات المصرية، والوثائـق المحفوظـة لـدى الهيئـات والإدارات والأفـراد، وتُعد هذهِ الوثائق مادةً لتاريخ مصر وما يتصـل بهِ في جميـع العصـور، وإتاحتها للدارسـين والباحثين مـن العرب والأجانب، الذين يقوم على خدمتهم مجموعـة من الفنيين المتخصصين يقدمون لهم النُّصح والإرشاد.

لقـد اجتـازت دار الوثائق القوميـة المصرية عِبرَ تاريخهـا الطويـل الكثير من الصِّعـاب، فقد باشرت الدار نشـاطها في عهدها الجديد منـذ عام ١٩٦٢م، حيث رُتِّب ونُظِّم البعض من محتوياتها، وظلَّ الباقي مـن دون تنظيـمٍ وتبويـبٍ وترتيـب، وانتقلـت من قـصر عابدين إلى القلعة في يونيـو ١٩٦٩م. وفي عام ١٩٧١م صـدر قـرار يقضي بتخصيـص جانب من قصر عابدين لديوان محافظة القاهرة، ومن ثمَّ طُلب من وزارة الثقافة، التي أصبحت تتبعها دار الوثائق، أنْ تُخـلي القطَّاع الذي تشـغله، فتمَّ نقـل الوثائق مرةً أخرى إلى المبنى الذي كانت تشغله مكتبة الدوريات التابعـة لدار الكتب بقطَّاع قـصر الحرملك بالقلعة، الذي يضـم الآن المتحف الحربي، وتـمَّ النقل بطُرقٍ بدائية، بسـبب عدم تخصيص ميزانية للنقل، فترتَّب عـلى ذلك ضيـاع بعض الوثائـق، فضلاً عـن بعثرة الوثائق من ملفَّاتها مرةً أخرى، بسبب سرعة النقل، وقلَّة عدد الموظَّفين، ونقص الخبرة.

وظلَّـتْ الوثائـق في مرقدها الجديـد حتَّى عام ١٩٩٠م، عندمـا تقـرر الانتقـال إلى مقرهـا الحالي بالمبنـى المُلاصـق لدار الكتـب المصريـة بكورنيش النيل برملة بولاق، والذي أُعدَّ خصيصًا ليضم بين جنباتـهِ تراث مصر القومي عِـبرَ العصور، وتتناول وثائق الـدار موضوعاتٍ متعـددة ومختلفة، منها ما يتعلَّـق بتاريـخ البـلاد العربيـة كالسـودان واليمن والحجاز ونجـد والبحرين، وغيرهـا. ورغم ذلك فإنَّ أهم وأخطر وثائق مصر التاريخية لا تزال خارج دار الوثائق، فللأسف لم يتم ضمَّ وثائق قصر القبَّة، الذي جُمعت فيه وثائق الديوان الملكي في بداية عهد الثـورة، كما لم يضـم وثائق العهـد الجمهوري رغم وجود قانـون يُلزم مختلف الجهات بإيـداع الوثائق التاريخيـة بدار الوثائق القومية بعد مرور عددٍ معيَّن من السـنين يتراوح بين (١٥-٣٠) سـنة، ويصدق القـول نفسـه عـلى وثائـق وزارة الداخليـة الخاصة بالنشـاط السـياسي منـذ العهـد الملكـي، وكذلـك وثائـق وزارة الخارجيـة التي تحتفظ بهـا منذ العهد الملكـي أيضًـا، ولا يسـتطيع الباحثـون اسـتخدام أرشـيفها، رغم أنَّ وثائق الخارجيـة البريطانية مثلاً مفتوحة للإطلاع بعد انقضاء (٣٠) سـنة، وكذلك وثائق الخارجية الأمريكية.

وأود أنْ أُشـير إلى أنَّ مصـادري لهـذا البحث، تـأتي في المقـام الأول ممَّـا اطلعـت عليـه مـن وثائقٍ ومعلومـاتٍ عنها من دار الوثائق القومية بالقاهرة، في أثنـاء إعـدادي لبحـث الماجسـتير في التاريـخ الحديـث، وموضوعه (أثر الصِّراع المصري العثماني

في الجزيرة العربية والشام على العراق (١٨٣١-١٨٤١م)). كما أنَّ هدف هذا البحث هو تسليط الضوء على وثائق الأرشيف المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لتوضيح مدى أهميتها لكتابة تاريخ الخليج وشبه الجزيرة العربية، وليس هدفه استعراض محتواها، إذ إنَّ ذلك بحاجة لكتب وليس بحث.

أولاً: الوثائق غير المنشورة.

١. محافظ ديوان (بحر برا).

(بحر برا) تعبيرٌ استخدمه المصريون خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر للدلالة على ما كان يحتفظ بهِ الأرشيف الحكومي بمعنى بلاد ما وراء البحار، والتي كانت تعني في الأساس البحر المتوسط بحكم أنَّ هذا البحر في جانبهِ الشمالي واقعٌ خارج نطاق عالم (الدولة العثمانية)، وهي تحوي الوثائق التي تخص البلاد الواقعة خارج ولاية مصر، والتي أُشير إليها بهذا المُصطلح (بحر برا) مثل الحجاز واليمن والسودان ونجد وشبه الجزيرة العربية والخليج، وغيرها، وتشتمل على التقارير الواردة إلى مُحَمَّد علي من مختلف الجهات، ومن قوَّادهِ، ومن ابنيه طوسون باشا وإبراهيم باشا سر عسكر الجيش المصري في شبه الجزيرة العربية والسودان والمورة والشام، والرسائل المتبادلة بين مُحَمَّد علي وبعض رؤساء جُندهِ في شبه الجزيرة العربية، والرسائل المُتبادلة بينه وبين أشراف الحجاز، وولاة نجد وبغداد واليمن، وكذلك الرسائل المُتبادلة بين مُحَمَّد علي وقناصل الدول الأوربية والسلطان العثماني، والباب العالي مقر الصدارة العظمى، بشأن أخبار الحروب في شبه الجزيرة العربية، والرسائل الواردة من القبو كتخدا بالآستانة، والأوامر الصادرة إلى بغوص بك رئيس الديوان الذي يُعد بمثابة وزارة للخارجية في عصرنا الحاضر، فهذهِ المحافظ بتعبيرٍ أشمل تتناول علاقة مصر بالدول الخارجية.

ولقد كان اهتمام مُحَمَّد علي باشا ببناء الجيش المصري على النُّظُم الأوربية السبب الرئيس في فتح قنوات الاتصال مع العالم الخارجي، ويتَّضح لنا ذلك من مجموعة الأوامر التي أصدرها مُحَمَّد علي إلى بوغوص بك ـ مسؤول علاقات مصر الخارجية ما بين عامي ١٨١٨م و ١٨٤٤م ـ أحد هذهِ الأوامر صادر في غرَّة شعبان ١٢٣٩هـ/ الأول من أبريل ١٨٢٤م، يطلب فيه "استحضار اثنين من أطباء أمريكا لتعهد السودانيين المجلوبين لمصر لحفظ حياتهم من التلف، لخبرتهم بما يدفع الضرر عن هذا النوع لوجود زنوج أمثالهم بأمريكا"[٢٥].

أمرٌ آخر صادر في ٢٩ ذي الحجَّة ١٢٤١هـ/ ٤ أغسطس ١٨٢٦م يُشير فيه مُحَمَّد علي أنَّه وردت إفادة الخواجا بوغوص بحضور صديقهِ دوريني قنصل دولة فرنسا وتبليغه عن إتمام السفينتين الحربيتين اللذين صار إنشاؤهما في مرسيليا ولزوم تجهيز طائفة من طوبجية وغيرها لهناك لاستحضار السفينتين[٢٦].

الأمر الثالث صادر في ٥ صفر ١٢٤٣هـ/ ٢٨ أغسطس ١٨٢٧م، باستحضار مهندسين فرنساويين ذوي كفاءة بواسطة صديقه المسيو دوريني قنصل فرنسا الجنرال، لأجل تأسيس الحوض اللازم لإنشاء المراكب وتعميرها بمينا الإسكندرية[٢٧].

وفي هذهِ الأوامر خيرُ دليلٍ على طبيعة العلاقة التي أنشأتها الحاجة العسكرية إلى العالم الخارجي(بحر برا)، إذ إنَّ حاجة مُحَمَّد علي إلى

الاحتياجات العسكرية من مدافع وبنادق وسفن حربية كانت السبب الرئيس في إنشاء ديوان (التجارة والأمور الإفرنكية) عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م، ويتَّضح من تسميتهِ أنَّ دوره لم يقتصر على شؤون التجارة بل شَمِل الشؤون الخارجية؛ ممَّا يُعد بداية التحول في الإدارة المصرية نحو التمثيل الخارجي، والنواة لنشأة نظارة الخارجية بعد ذلك، وقد لَعِب الأرمن الدور الأساس في هذا الديوان كمترجمين وسكرتيرين وغير ذلك[٢٨]، إضافةً إلى أنَّ بوغوص بك[٢٩] نفسه كان أرمني، وظلَّ يشغل هذا المنصب حتَّى وفاتهِ في يناير ١٨٤٤م.

ومحافظ (بحر برا) عددها أربع عشرة محفظة، متسلسلة من الرقم (١) إلى الرقم (١٤)، والوثائق المحفوظة في هذهِ المحافظ هي وثائق أصلية لمُراسلاتٍ أو مكاتباتٍ أو أوامر صدرت عن ولاية مصر أو وردت إليها من أقطارٍ خارج مصر، تبدأ هذهِ الوثائق منذ الفترة الزمنية التي ولِّي فيها مُحَمَّد علي باشا ولاية مصر عام ١٨٠٥م (١٢٢٠هـ)، ثمَّ تتوالى بعد هذا التاريخ حتَّى تنتهي بالمحفظة (١٤) المُسجَّلة لوقائع عام ١٢٥٧هـ (١٨٤١/ ١٨٤٢م)، وكلَّما قلَّ عدد أوراق الوثيقة زاد عدد الوثائق في المحفظة، وإذا كانت الوثائق تضم أوراقًا كثيرة، فعندها يقل عدد الوثائق المحفوظة في المحفظة.

ووثائق محافظ (بحر برا) ضرورية لكلِّ باحث في طبيعة الحروب الدائرة رحاها في شبه الجزيرة العربية بين آل سعود من جهة، وبين مُحَمَّد علي والدولة العثمانية من جهةٍ أخرى، فتُعطي صورةً عن نوع الأسلحة المُستخدمة في القتال، وعن أساليب القتال، كما تُبيِّن طبيعة العلاقة المصرية العثمانية من جهة بالقبائل البدوية في شبه الجزيرة العربية من جهةٍ أخرى، وتُعطي صورةً عن تمردات البدو في شبه الجزيرة العربية ضدَّ السلطات المصرية العثمانية فيها، وتوضِّح طبيعة العلاقة القائمة بين مُحَمَّد علي والدولة العثمانية من جهة وأشراف الحجاز من جهةٍ أخرى، وبالتالي فهذهِ الوثائق ذات قيمة كبيرة للباحث الذي يتناول الحملات العسكرية الموجَّهة من ولاية مصر والعثمانيين ضدَّ الدولة السعودية في دوريها الأول والثاني، وعلاقة الدولة السعودية بأشراف الحجاز، وتُفيد كذلك في دراسة تحالفات القبائل ومواقف الأهالي من الصِّراع الدائر في أثناء سير الحملات العثمانية المصرية في داخل مناطق شبه الجزيرة العربية.

محافظ ديوان المعية سنية (عربي وتركي).

يُقصد بالمعية حاشية السلطان أو الحاكم، وما تضمه من رجال البلاط، وهي مُشتقة من الحرف (مع) العربي، بمعنى المُصاحبة، وكان رجال بلاط الوالي يُسمَّون (رجال المعية) أو (المعية السنية)، على غِرار التسمية المتداولة في بلاط الخلافة العثمانية[٣٠].

أمَّا عن ديوان المعية السنية فقد أُطلق على هذا الديوان مُسمَّياتٍ عديدة منها ديوان الوالي أي حاشية الوالي، وديوان شورى المعاونة عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م، والديوان العالي، وأخيرًا ديوان المعية السنية في سنة ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٣م[٣١]، وكان لهذا الديوان سُلطاتٍ واسعة. وهذا الديوان بقسميه العربي والتركي يتميَّز عن غيرهِ من الدواوين بأهميتهِ التاريخية خاصةً؛ لأنَّه الديوان الذي ينشر أوامر الوالي، ويفحص مختلف أعمال الدولة، ويفصل في القضايا التي تقدمها إليه الدواوين الأخرى، كما كانت تتم بواسطتهِ الاتصال مع بقية الدول[٣٢].

ولَّما كان مُحَمَّد علي وحده مصدر السلطات كلُّها فقد لَعِب هذا الديوان الذي يشبه الديوان الملكي، أو الديوان الأميري، أو ديوان رئاسة الجمهورية في الدولة المعاصرة، دور المحرك الذي يُدير جميع فروع الإدارة، فتصب جميعها مشاكلها وتقاريرها في المعية السنية، وتتلقَّى أوامر الباشا التي تحمل القرار الواجب إتباعه، أو تطلب المزيد من التفاصيل حتَّى يتسنَّى للباشا إصدار إرادتهِ[٣٣].

وهذا الديوان عبارة عن وحدة أرشيفية متكاملة منظَّمة تشمل العديد من الدفاتر والمحافظ، ويتكون القسم العربي منه من (٥٠٤) سجلاً أقدمها السجل رقم (١) بتاريخ ١٢٤٥هـ (١٨٢٩م)، وأحدثها بتاريخ ١٢٩٧هـ(١٨٧٩م)، وهذهِ السجلَّات والدفاتر تحوي مجموعة وثائق أصلية باللغة العربية، تشتمل على العديد من الأوامر والشروح والمكاتبات العربية المتبادلة بين المعية والدواوين والأقاليم، والخطابات الصادرة لمشايخ القرى والعُمَد والأهالي أو ما اتصل بمظالم الأهالي.

أمَّا القسم التركي فمُترجم إلى العربية ومحفوظ في محافظ، وبداية كتابة الأوامر فيه أقدم من سجلَّات القسم العربي، وذلك لأنَّ الأوامر الرسمية الحكومية كانت تُكتب باللغة التركية، وظلَّت تُكتب بها حتَّى ترجم عبد الله فكري اللوائح إلى العربية في عهد الخديوي إسماعيل، وإنْ كان ذلك لم يمنع من كتابتها باللغة العربية في بعض الفترات، والوثائق التي تضمها هذهِ المحافظ والدفاتر عبارة عن مجموعة من المُراسلات والمُكاتبات المُتبادلة بين ولاة مصر العثمانية وقواتها وموظَّفيها خارج مصر.

ولقد ظلَّت أسرار تلك الوثائق كامنةً حتَّى تُرجمت في عهد الملك فؤاد الأول، الذي عَمِل على إماطة اللثام عمَّا احتوته دار المحفوظات من وثائق بهدف الإشادة بأعمال جدَّيه إبراهيم ومُحَمَّد علي، ووالده إسماعيل، وإبراز دورهم في تأسيس مصر الحديثة[٣٤]، كما سبق الذكر، وذلك غداة تأسيسه لدار الوثائق الملكية بقصر عابدين عام ١٩٢٥م التي ضمَّت ما نقله من(الدفتر خانة العمومية)، وذلك في إطار اهتمامهِ بتوفير المصادر الوثائقية للباحثين في تاريخ الأُسرة الحاكمة منذ مؤسِّسها مُحَمَّد علي حتَّى عهد والدهِ الخديوي إسماعيل، فكان بدار الوثائق الملكية قسم للترجمة، بهِ مجموعة من الأتراك الذين جاء معظمهم من طلَّاب أو خريجي الأزهر الشريف، إضافةً إلى مترجمين لمختلف اللغات الأوربية (الإنكليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية)، وإضافةً لِمَا كان يقدمه المترجمون من عون في تصنيف وفهرسة الوثائق، كان واجبهم معاونة الباحثين بتقديم ترجماتٍ لما تحتاجه بحوثهم من وثائق تركية[٣٥]، وربما أُنشئ ذلك القسم بناءً على قرار ملكي وظلَّ تابعًا للديوان الملكي الأمر الذي تؤكِّده العبارة التي تُزيل بها معظم الوثائق المترجمة «تُرجمت هذهِ المُكاتبة بناءً على الأمر الصادر من الديوان العالي الملكي».

والجدير بالذكر أنَّ لغة هذهِ الوثائق سواءً العربية أم المترجمة من التركية معظمها ركيكة لم يُراعَ فيها قواعد النحو أو الهجاء إلى جانب امتزاجها في بعض الأحيان بكلماتٍ فارسية وتركية، كما أنَّ التقويم المُتَّبع فيها هو التقويم الهجري.

ومن الجدير بالذكر كذلك أنَّ المدوَّن في هذهِ السجلَّات هو نص الأمر، أمَّا الأمر ذاته فكان يُكتب على ورقةٍ مُذيَّلة بختم مُحَمَّد علي، ومعظم

هـذهِ الأوراق غـير موجـود لا في المعيـة، ولا في الجهـات التـي صدرت إليهـا، والقليـل موجود في محافـظ الـذوات، والبعـض في محافـظ (بحـر برا)، ومحافظ متفرقات.

ودفاتـر ديـوان المعية سـنية تركـي، محفوظة في محافـظ عددها خمـس عشرة محفظـة تبـدأ بالمحفظة رقم (٢) المُسـجِّلة لوقائع عام ١٢٤٤هـ (١٨٢٨-١٨٢٩م)، وتنتهـي بالمحفظـة رقم (١٥) المُسـجِّلة للوقائـع حتَّـى بدايـة عـام ١٢٥٤هـ (١٨٣٩-١٨٤٠م)، وتحتـوي على الوثائق التي تخص الدولة السـعودية الأولى والثانيـة، فهـي تضم مُراسـلاتٍ بـين الدولـة العثمانيـة ووالـيهـا مُحَمَّـد عـلي بشـأن إعـداد الأخير حملاتٍ عسـكرية ضدَّ السـلفيين في شـبه الجزيرة العربية، وتُبيِّن طبيعـة العلاقة القائمة بـين الدولـة العثمانية وباشـا مصر، وتُبـيِّن مطالب وأطماع باشـا مـصر في ولاية الشـام مقابـل حملاتهِ ضدَّ جزيـرة العرب، وتضم كذلك معلوماتٍ قيمة عن أمر بلاد الحجـاز، فتُعطي صورة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية ونُظُم الحكم في تلك الجهات.

محافظ ديوان الجهادية.

اختصَّ ديـوان الجهادية بالشـؤون العسـكرية وخاصـةً البريـة، فقـد عَمِـل عـلى تنظيـم الجيـش وأسـلحتهِ مثل البيادات (سلاح المُشاة)، الطوبجية (سـلاح المدفعية)، السـواري (سـلاح الفرسان)، وقد تناولت وثائق الديوان الكثير من الموضوعات، منها: المهمات الحربيـة، الأورط، والآلايات، مثل: أورط الكوبرجية، أورط الأعجمية، ويتناول أيضًا الجبخانـات، والشـؤون، والمخابز، والاسـتباليات وغيرهـا مـن الأمـور التـي تتعلَّـق بالجيـش، وقـد ضمَّت وثائق الجهاديـة إلى دار الوثائق القومية على مجموعتـين؛ شَـمِلت الأولى السـجلَّات الرسـمية للديـوان، وتضمَّنـت الثانيـة مجموعـة سـجلَّات الاسـتحقاقات، وقد أُتيـح لي أنْ أطَّلـع على بعضٍ مـن تلك المحافظ، إذ إنَّها كانت حينئذٍ في الفهرسـة والترميم.

والمحافظ ذات الأهمية الكبرى لدراسـة تاريخ شـبه الجزيـرة العربيـة والخليـج هـي المحافـظ من الأولى إلى السادسـة والعشريـن. وتبـدأ المحفظـة الأولى مـن عـام ١٢٤٤هـ (١٨٢٨/١٨٢٩م) وتنتهـي بالمحفظـة (٢٦) المُسـجِّلة لوقائـع عـام ١٢٥٥هـ (١٨٣٩/١٨٤٠م).

محافظ ديوان الخديوي.

وهـو مـا يشـبه وزارة الداخليـة في عصرنـا الحاضر، ويُشرف هذا الديوان على شـؤون الشرطة وحفـظ الأمـن، وعـدَّة إدارات فرعية أخـرى منها ديوان الكتخدا (الكخيا)، أي ديوان قائمقام الباشا الـذي ينوب عنـه أثناء غيابـهِ، ويُـشرف أيضًا على ديوان عموم التفتيش الـذي يتفرَّع إلى ثلاثة فروع، إحداهـا للوجه البحـري، والثاني لمصر الوسـطى، والأخير للوجه القبلي، يرأس كلًّا منها مفتش يُعينه الباشا من كبار الموظَّفين غير المصريين.

ومـا يعنينـا مـن مهام هـذا الديوان هـو ما كان يُكلِّـف بـهِ مُحَمَّد علي رئيـس الديوان مـن إعداد ما تحتاج إليه الحملة من المال والعتاد والمؤن والذخيرة والأطبـاء[٣٦]. وهـذهِ المحافـظ محفوظة عـلى أفلام ميكروفيلـم بدار الوثائـق القوميـة بالقاهرة، وهي ذات أهميـة كبـيرة لكتابة تاريخ أقطار شـبه الجزيرة العربية والخليج العربي.

محافظ عابدين.

عُرفت هذهِ الوثائق باسم وثائق عابدين نظرًا لأنَّها كانت تُحفظ بإحدى مباني قصر عابدين بالقاهرة، ولَّما نُقلت بعد ذلك إلى دار الوثائق القومية احتفظت باسمها القديم، وهي مكتوبة باللغة العثمانية، وبعضها باللغة العربية، وقد تمَّت ترجمتها في عهد الملك فؤاد الأول، ذلك الملك الذي اقترن عصره بالنهضة العلمية والأدبية التي ظهرت في مصر إبَّان النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي وجَّه جُلَّ عنايتهِ إلى الدراسات التاريخية الخاصة بأُسرتهِ وذلك لإحياء ذكرى والده إسماعيل وجدَّيه مُحَمَّد علي وإبراهيم، كما سبقت الإشارة.

وتضم تلك المحافظ مجموعةً من الوثائق تشتمل على تقارير حربية توضِّح مراحل الاستعدادات الحربية لمعركة (نصيبين) سواءٌ من الجانب العثماني، أو من الجانب المصري، ومدى اهتمام الباب العالي بالعراق؛ لتكون خطًا دفاعيًا أول ضدَّ مُحَمَّد علي، ولكن ما حال دون استعانتهِ بقوات العراق هو كثرة ثوراتها خاصةً بعد القضاء على المماليك ممَّا جعل ولاتها وجهًا لوجه مع القبائل والعشائر، هذا إلى جانب مراسلاتٍ متعددة من إبراهيم باشا وغيره من القوَّاد إلى مُحَمَّد علي، أو منه إلى جنودهِ وكبار قوَّادهِ، كما تشتمل أيضًا على الأوامر التي كان يُصدرها إبراهيم إلى كبار مُساعديه بشأن أمور البلاد المفتوحة، وطريقة مُعاملة الأهالي فيها، كما اشتملت تلك المحافظ على مضابط جلسات مجالس الشام (دمشق)، وبيروت، وطرابلس، والأحكام الصادرة من المجالس العسكرية.

وتكتسب هذهِ المحافظ أهميةً كبيرة نظرًا لِمَا تحتويه من كمٍّ هائل من الموضوعات، التي تتعلَّق بالحكم المصري في شبه الجزيرة العربية والشام من كافَّة النواحي السياسية والعسكرية والإدارية والاجتماعية والصحية وغير ذلك، وعدد هذهِ المحافظ (٥٩) محفظة تبدأ بالمحفظة رقم (١)، وهي التي كانت تحمل رقم (٢٣١) في التنظيم القديم، وتشمل على أحداث المدة من غرَّة صفر ١٢٤٧هـ إلى ٨ جمادى الثانية ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، والمحفظة الأخيرة رقم (٥٩) (رقم (٢٦٠) في التنظيم القديم) وتضم أحداث الفترة من ٥ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ إلى ٢٥ شعبان ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٠م.

وقد أفادت المحفظة رقم (٤٤) (٢٥٦ قديم) عن الاستعدادات العسكرية العثمانية التي كان يُحاط بها إبراهيم باشا إحاطة تامَّة عن طريق عيونه من التجار والفقهاء والدراويش، وكان إبراهيم باشا ينقلها إلى أبيه في مصر أول بأول، وبيَّنت المحفظة (٤٦) (٢٥٧ قديم) الاستعدادات التي قام بها الجيش المصري في موقعة نصيبين واستخدام العثمانيين للعراق كخطٍّ دفاعي أول أمام توسُّعات مُحَمَّد علي، وتُبيِّن الاستعدادات العثمانية في العراق لمواجهة الوجود المصري في الشام.

ووثائق محافظ عابدين تُعنى بالمكاتبات والمراسلات بين ولاة مصر العثمانية وموظَّفيها خارج مصر، وتضم هذهِ الوثائق بصورةٍ خاصة تفاصيل تُعالج أحداث النزاع بين الإمام فيصل بن تركي (١٧٨٨-١٨٦٥م) وبين القوات المصرية بقيادة إسماعيل بك وخالد بن سعود، الذي أرسله مُحَمَّد علي باشا ليحكم نجد باسمهِ على اعتبار أنَّه أحد أفراد البيت السعودي، ومن المُطالبين بالحكم خلفًا لأخيه عبد الله بن سعود (ت١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م)، الذي أُسر وأعدم في الآستانة بعد سقوط الدرعية عام ١٢٣٣هـ/ ١٨١٩م. وتوجد وثائق تُفيد في معرفة سير المعارك بين القوات السعودية بقيادة

الإمام فيصل بن تركي، وبين القوات المصرية بقيادة إسماعيل بك وخالد بن سعود المؤيد لمُحمَّد علي باشا، وتتناول بمزيدٍ من التفاصيل حملة خورشيد باشا في شرقي شبه الجزيرة العربية ونجد وموقف البريمي والبحرين وقطر وغيرها من مشيخات ساحل عُمان المتصالح من الوصول المصري للخليج، ولا تُغفل هذهِ الوثائق الموقف البريطاني من ظهور قوات مُحمَّد علي على ساحل الخليج، الأمر الذي بات يُقلق بريطانيا، ودفعها إلى التصدي لمُحمَّد علي باشا في لندن وتحجيمه، ومن ثمَّ فرضت عليه العودة إلى حدود مصر الطبيعية، والانسحاب من شبه الجزيرة العربية والخليج. وتُرينا هذهِ الوثائق مراحل المعارك، ثمَّ تُوضح أسباب انتصار فيصل بن تركي الذي نسبته إلى ارتباكٍ في القوات المصرية، وإلى الانقطاع الذي حدث في الإمدادات الحربية والتموينية للقوات المذكورة بخاصة بعد مُحاصرتها من قبل القوات السعودية.

محافظ الشام.

لقد جرتْ العادة في دار الوثائق الملكية التي أسَّسها الملك فؤاد الأول أنْ يترك الباحث خطَّة بحثهِ ليعود بعد فترةٍ معلومة ليجد فريق المترجمين قد أعدَّ له ملخصات للوثائق التركية التي يرى هؤلاء فيها اتصالاً مباشرًا بموضوع البحث وخطَّتهِ، وبعد أنْ يطَّلع الباحث على تلك الملخصات قد يطلب ترجمة كاملة لبعضها فيُلبَّى طلبه عند قيامهِ بالزيارة التالية للدار، وحتَّى لا يتكرر العمل عدَّة مرات تبنَّى فريق المترجمين أمرًا مهمًا فجمعوا المادة المتعلِّقة بموضوعٍ واحد في محفظةٍ أو أكثر فيما عُرف باسم (محافظ الأبحاث)، وصُنِّفت هذهِ الوثائق على أساس الترتيب الموضوعي، ثمَّ قُسِّمت داخل الموضوع وفق ترتيبٍ تاريخي زمني[٣٧].

وكان الهدف من نقل هذهِ المجموعات من الوثائق، هو تسهيل مهمة روَّاد البحث في الوصول إلى هدفهم بأقصر الطُّرق الممكنة، ومن ضمن الموضوعات التي ضمَّتها محافظ الأبحاث هذهِ المجموعة المُنتقاة من الوثائق المتعلِّقة بالشام والمجموعة في محافظ تحت عنوان (محافظ الشام)، وتحتوي على عشرين محفظة تبدأ بالمحفظة (٦٥) أبحاث، وتُمثل أولى محافظ الشام اعتبارًا من عام ١٢٤٧هـ (١٨٣١/ ١٨٣٢م)، وتنتهي بالمحفظة (٨٤) أبحاث، وهي العشرون من محافظ الشام المُسجِّلة لوقائع عام ١٢٥٦هـ(١٨٤٠/ ١٨٤١م)، وتحتوي تلك المحافظ على تقارير مفصلة عن يوميات الجيش المصري في الشام، فضلاً عن تراجم المُراسلات التركية التي كان يُرسلها إبراهيم باشا لأبيه مُحمَّد علي.

وتضم هذهِ المحافظ مجموعة مُنتقاة من وثائق بلاد الشام التي اشتملت على تقارير حربية لسير المعارك، وموقف العراق منها، وتجمع الأوامر الصادرة من مُحمَّد علي إلى قادتهِ في الشام، وإلى سر عسكر القوات المصرية إبراهيم باشا، وذلك بخصوص سير العمليات والخطط التي يجب إتباعها، والتي يتَّضح منها الاستعدادات الخاصة بمواجهة الثورات التي شبَّت في كلِّ أرجاء الشام، وموقف العراق من هذهِ الثورات، كما يتبيَّن من هذهِ الوثائق مدى مُساندة بعض القوى الأوربية للثورة في الشام حتَّى لا تتعاظم قوة مُحمَّد علي، وينتهي الوجود المصري في الشام، وتؤكِّد تحريض الدول الأوربية والدولة العثمانية للثوار في بلاد الشام ممَّا أدى في النهاية إلى انسحاب القوات المصرية في أعقاب فرض معاهدة لندن عليها بالقوة.

كما تشتمل هذهِ الوثائق على مُراسلات وتقارير إبراهيم باشا قائد الفتوحات المصرية، وبعض مساعديه إلى مُحمَّد علي حاكم مصر يعرضون عليه أحوال قواتهم، ويرصدون تفاصيل خططهم لاقتحام المدن، كما يعرضون المصاعب التي يواجهونها، ويطلبون منه المشورة أحيانًا، والعون أحيانًا أخرى.

وتأتي أهمية وثائق محافظ الشام من أنَّها تُبيِّن الحملات العثمانية العسكرية التي انطلقت إلى شبه الجزيرة العربية لحرب آل سعود السَّلفيين عن طريق ولايتي الشام وولايات العراق: بغداد والبصرة والموصل، قبل قيام باشا مصر بحملاتهِ العسكرية ضدَّ الدولة السعودية الأولى، وتُبيِّن جانبًا من المُراسلات المُتبادلة بين الباب العالي ومُحمَّد علي بشأن تسيير الأخير حملاتٍ عسكرية ضدَّ الدولة السعودية الأولى بعد فشل ولاة الشام والعراق، ولعلَّها تُلقي الضوء بصفةٍ خاصَّة على إعداد وتنظيم الحملات التي أرسلها ولاة الشام من حيث المعارك والمقاومة التي قامت بها الدولة السعودية الأولى ضدَّ هذهِ الحملات، وبالتالي صدَّها ثمَّ انتقالها من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم حتَّى وصلت طلائع القوات السَّلفية إلى داخل بوادي الشام، وجنوب العراق والمقدسات الشيعية فيه، وتضم وثائق الشام وثائق ذات علاقة بتاريخ شبه الجزيرة العربية، وبخاصة في تدوين الأحداث التي تلت وسبقت قيام مُحمَّد علي باشا بحملاتهِ العسكرية ضدَّ الدولة السعودية الأولى، وهو ما يعطي لهذهِ المحافظ أهميةً كبيرة في دراسة تاريخ شبه الجزيرة العربية والخليج نظرًا لِمَا تحتويه من كمٍّ هائل من الموضوعات التي تتعلَّق بالحكم المصري في الشام وشبه الجزيرة العربية من كافَّة النواحي السياسية والعسكرية والإدارية والاجتماعية والصحية وغير ذلك، ونظرًا لأنَّ الوثائق الأصلية هي أهم مصادر المؤرخ المحقِّق؛ لأنَّها أصدق الدلائل على أحوال عصرها، ولأنَّها وحدها التي تحمل الخبر اليقين، حيث تصور لنا الحقائق دون تلميحٍ أو تلويح، وتلك هي الغاية الأولى من كتابة التاريخ.

محافظ الحجاز.

ومن ضمن الموضوعات التي ضمَّتها محافظ الأبحاث مجموعة مُنتقاة من الوثائق المتعلِّقة بشبه الجزيرة العربية، والمحفوظة في محافظ تحت عنوان (محافظ الحجاز)، وهي وثائق استخرجت من الأصل التركي أو العربي، وتحتوي على اثنتي عشرة محفظة تبدأ بالمحفظة (٩٥) أبحاث، وتمثل أولى محافظ الحجاز اعتبارًا من عام ١٢٢٢هـ (١٨٠٧/ ١٨٠٨م)، وتنتهي بالمحفظة (١٠٦) أبحاث، وهي الثانية عشرة من محافظ الحجاز المُسجِّلة لوقائع عام ١٢٥٧هـ(١٨٤١/ ١٨٤٢م).

وتضم هذهِ المحافظ مجموعةً مُنتقاة من وثائق الحجاز، التي اشتملت على تقارير حربية لسير المعارك، وموقف العراق منها، وتجمع بين دفَّتيها الأوامر الصادرة من مُحمَّد علي إلى قادتهِ في نجد، والخليج، وبصفةٍ خاصة خورشيد باشا، وإلى محافظي مكَّة المكرمة، والمدينة المنورة، وإلى سر عسكر القوات المصرية إبراهيم باشا، وذلك بخصوص سير العمليات والخطط التي يجب إتباعها، والتي يتَّضح منها الاستعدادات الخاصة لمواجهة الثورات التي شبَّت في بعض أرجاء شبه الجزيرة العربية، وموقف العراق من هذهِ الثورات، كما يتبيَّن من هذهِ الوثائق مدى مُساندة بعض القوى

الأوروبية ـ وخاصةً بريطانيا ـ لإمارات الخليج، لمقاومة المد التوسعي لمُحمَّد علي إلى الطريق الثاني إلى الهند، حتَّى لا تتعاظم قوة مُحمَّد علي وينتهي الوجود المصري، وتؤكد تحريض الدول الأوربية، والدولة العثمانية للقبائل والمشيخات في شبه الجزيرة العربية للانتفاض ضدَّ مُحمَّد علي ووكلائهِ ورفض الخضوع والطاعة لهم، ممَّا أدى في النهاية إلى انسحاب القوات المصرية في أعقاب فرض معاهدة لندن ١٨٤٠م.

وبالتالي تمثل نصوص هذهِ المُراسلات والتقارير مصدرًا مهمًا لدراسة تاريخ شبه الجزيرة العربية والخليج، نظرًا لأهمية دورها في إماطة اللثام عن خفايا وأهداف التحركات المصرية في اليمن والخليج، وذلك بعد عقد (اتفاق كوتاهية) مع السلطان محمود الثاني. وتأتى أهمية هذهِ الوثائق من معاصرتها للأحداث؛ لأنَّها عبارة عن مُراسلاتٍ بين مُحمَّد علي وقوَّادهِ في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام، وهذهِ المُراسلات توضح موقف مُحمَّد علي من العراق، وموقف العشائر العراقية من خلال مُراسلات خور شيد باشا قائد الفتوح المصرية في الخليج وشرقي شبة الجزيرة العربية إلى مُحمَّد علي.

وتضم هذهِ المحافظ مجموعة من التقارير الرسمية الميدانية، وهي أدعى بثقة واهتمام المؤرخ من غيرها، بحكم ملازمتها لوقوع الحدث زمانًا وموقعًا ومكانًا، وبفضل معاصرة كاتبيها للحَدَث ماديًا ومعنويًا وحسيًا، كما أنَّها كانت محل اهتمام ومتابعة مُحمَّد علي باشا نفسه، الذي كان يحكم بمركزية إدارية تهتم بالمعلومات الواردة في تلك التقارير اهتمامًا جادًّا ليُشكِّل بنفسهِ على ضوءِ أحداثها سياساته، ويصدر أوامره وتعليماته التي كان يوجه بأنْ تحتفظ الدفترخانة بنُسخٍ منها قبل تصديرها إلى موظَّفيه وعمَّاله، وذلك حتَّى يتمكَّن من المتابعة، وقد أدى هذا الوعي الوثائقي لدى الباشا إلى أنْ تصبح دار الوثائق المصرية من أوائل الأرشيفات التي جرى تنظيمها في العالم، ونظرًا لأنَّ القائد في ساحات القتال يتحرى الصدق، ويلتزم الدقَّة حين يُخاطب رئاسته في شأنٍ من شؤون الميدان يطلب فيه الدعم أو إبداء الرأي، أو إصدار الأمر لمُجابهة الظروف الميدانية والتماس الحلول لمشكلاتها، وتمثل الردود التي يتلقاها القادة الميدانيون من رئاستهم الصدق عند المؤرخ؛ لأنَّها تمثل القمَّة التي ينتهي إليها الحَدَث الذي عَمِلت على صياغتهِ وتنفيذهِ ومتابعة تنفيذه، وتُعد مثل هذهِ الوثائق صادقة لأنَّها تُعبِّر عن واقع الحال، فصدق هذهِ الوثيقة يقع في صحَّة ما تشتمل عليه، لا في صدق رؤيتها للأحداث أو تحليلها وتعليلها.

محافظ متفرقات.

تضم هذهِ المحافظ المُراسلات الخاصة بالحملات العسكرية، وتوجد بها مجموعة كبيرة من الوثائق ذات الأصل العثماني أو العربي أو الفارسي، أو لغاتٍ أخرى كالفرنسية والإنكليزية، وهي وثائق تتحدث في موضوعاتٍ مختلفة منها ما يخص مصر، ومنها ما يخص البلاد خارج مصر، وما يعيب هذهِ الوثائق هو عدم تبويبها وتنسيقها وفهرستها. وتبدأ بالمحفظة الأولى التي تبدأ بمُكاتبةٍ تحمل تاريخ غرَّة محرم ١٢٢٠هـ/ ١ أبريل ١٨٠٥م، وتستمر حتَّى تنتهي بمجموعةٍ من المحافظ تحمل مُكاتباتٍ من دون تاريخ، وعدد هذهِ المحافظ لم أستطع الاستدلال عليه إلَّا أنني اطلعت حتَّى المحفظة (٨)، والتي تنتهي بمُكاتبةٍ تحمل تاريخ ٩ شعبان ١٢٦١هـ/ ١٣ أغسطس ١٨٤٥م.

وطبيعة وثائق محافظ متفرقات أنَّها غالبها تدور في الفلك الدبلوماسي، وهي تُعطينا صورة واضحة للعلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والكيانات السياسية المحلية في شبه الجزيرة العربية، والمشيخات العربية في ساحل الخليج العربي، ومن هذهِ الوثائق نستطيع أنْ نتوصل إلى العلاقات السياسية التي كانت تُشكَّل بشكلٍ سري بين القوى السياسية في شبه الجزيرة العربية، وبينها وبين العثمانيين، وبينها وبين فارس، والحكومة البريطانية، ومُقيماتها السياسية ووكالاتها في الخليج العربي. ومن بين وثائق محافظ متفرقات توجد مُراسلاتٍ بين الدواوين المصرية الخاصة مثل: ديوان الحرمين، وديوان الحجج الشرعية، وديوان المدارس، وديوان الجمارك، وبين الدواوين ذات الاختصاص خارج مصر.

ثانيًا: الوثائق البريطانية Foreign Office

وهي وثائق مصوَّرة عن أرشيف وزارة الخارجية البريطانية بلندن (F.O.)، ومحفوظة بقاعة المكتبة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، وتضم المُراسلات المُتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية وقناصلها الجنرالات بمصر، وسفيرها في الآستانة، وقناصلها في الشام، وتتعلَّق بمصر والشام في عهد مُحمَّد علي، وبينها الكثير من الوثائق التي تهم تاريخ العراق وشبه الجزيرة العربية والخليج، وهذهِ الوثائق تفيد في توضيح مواقف بريطانيا من التوسع المصري في الخليج وشمال العراق والأناضول، كما تأتي تقارير القناصل البريطانيين والفرنسيين في كلٍّ من مصر، والشام، والعراق في مرتبةٍ متقدمة في الأهمية لهذا الموضوع؛ لأنَّ هؤلاء القناصل يمثلون العين الثاقبة لكلِّ ما يحدث تدويناً ونقداً انفعالاً وتأييدًا أو معارضةً، وهذهِ المحافظ ليس لها أرقام، وإنَّما تُطلب حسب الفترة التاريخية المُراد دراستها.

ونُلاحظ أنَّ هذهِ المحافظ على وجه الخصوص غايةً في السوء، فهي مبعثرة وغير مقسَّمة إلى ملفاتٍ يحتوي كلَّ ملف منها على فترةٍ تاريخية معيَّنة، فليس بها أيِّ ترتيب، كما أنَّ كثير منها يحتوي على وثائق فرنسية، إلَّا أنَّ كلَّ محفظة تجمع بين دفَّتيها وثائق فترة تاريخية قد تكون عدَّة أشهر أو سنة أو عددٍ من السنوات حسب عدد الأوراق التي تستطيع أنْ تحفظ، ويُرفق أحيانًا ببعض الوثائق وريقة صغيرة تقدم ملخصًا باللغة العربية لفحوى الوثيقة.

ثالثًا: الوثائق المنشورة

الأوامر والمُكاتبات الصادرة من مُحمَّد علي.

وهي مجموعة مختارة من الأوامر التي أصدرها مُحمَّد علي، وهي في الأصل ترجمات وتلخيصات لأوامرهِ التي صدرت باللغة التركية، التي كانت تصدر بها أوامر مُحمَّد علي، فهي إذن مُنتقاة من ديوان المعية السنية تركي، وهي في الأصل مخطوطة أراد القائمون على دار الوثائق القومية المصرية بالقاهرة طبعها، وهو الأمر الذي لم يتم في حينهِ، وقد حملت هذهِ المخطوطة بجزأيها المحفوظين تحت رقم (٢٤٨٤) تاريخ تيمور في قسم المخطوطات بالهيئة المصرية العامة للكتاب بعنوان: (الأوامر والمُكاتبات الصادرة من عزيز مصر مُحمَّد علي)، ويقع الجزء الأول في (٥٦٠) صفحة ينتهي بالأمر الصادر في ٤ ربيع الأخر ١٢٥١هـ/ ٣٠ يوليو ١٨٣٥م، أمَّا الجزء الثاني فيقع في (٥٧٦) صفحة ويغطي الفترة حتَّى غاية ذي الحجَّة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م.

وهـذهِ ليسـت كلَّ الأوامر التـي أصدرها مُحَمَّد عـلي، إلَّا أنَّ أهـم مـا يُميزهـا أنَّهـا مُسـجَّلة بترتيبٍ تاريخـي، ولـكلِّ أمـر رقـم مُسلسـل في السـجل، وبالتـالي يمكن حصر عـدد تلك الأوامر بسـهولة، وقد ظلَّت هذهِ المخطوطة مودعة بدار الكتب قسـم المخطوطـات، إلى أنْ رأت (اللجنـة العلميـة بـدار الوثائـق القومية) نشرهـا مُحَقَّقةً خدمـةً للباحثين في تاريخ مصر الحديث، واختير لهذا العمل فريق بحث متميـز، يضـم المتخصصـين في الوثائـق والتاريـخ، وخاصةً تاريخ القرن التاسع عشر بإشراف الدكتور رؤوف عبـاس حامـد (١٩٣٩-٢٠٠٨م)[٣٨]، وتدقيـق النسـخ الآلي لـه، وضبطه ضبطًـا يتَّفق مع الأصول العلمية، وذلك دون مسـاسٍ بالمخطوطة، ولقد نشرتها وحدة البحوث والدراسـات الوثائقية بدار الوثائق القومية، بمناسـبة مـرور مئتي عام على تقلُّد مُحَمَّد علي ولاية مصر، في جزأين، شَـمِل الجزء الأول منها أوامر الفترة من سنة ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م إلى سـنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م والذي يقع في (٤٤٦) صفحـة، وأكمـل الجـزء الثـاني منهـا حتَّـى سـنة ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م، والذي يقع في (٤٦٩) صفحة.

وقد اشتمل الجزء الأول على العديد من الأوامر الصادرة من مُحَمَّد علي المتعلِّقة بشبه الجزيرة العربية والشـام وهـو الذي يوضـح لنا العلاقـات المصرية ببلاد الشام والعراق قبل التوسع المصري في الشام، أمَّـا الجزء الثاني فهو أوامر صادرة من مُحَمَّد علي إلى مديري الأقاليم المصرية.

بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمهما ويوضح مقاصد مُحمَّد علي الكبير.

جمعها وعلَّق عليها ونشرها الدكتور أسد رستم (١٨٧٩-١٩٦٥م)[٣٩] في عـام ١٩٤٠م، وهـي مُسـتلَّة مـن المحفوظات الملكيـة المصريـة، وتقع في خمسـةِ مُجلَّـداتٍ، ورغم الإشـارة في عنوانهـا إلى أنَّها تقتصر على الشـام فقط، إلَّا أنَّهـا تتضمَّن وثائق على قدرٍ من الأهمية لتاريخ شـبه الجزيرة العربية، ويقول الدكتور رستم في كلمتهِ التقديمية: "هذا بيانٌ بجميع وثائق الشام الموجودة في المحفوظات الملكية المصرية، والتي تعود إلى عهد العزيز مُحَمَّد علي الكبير، جعلته دليلاً للمؤرِّخين الذين يرغبون في درس هذهِ الحقبة المجيـدة من تاريخ الأقطار العربية". وبدأها بمقدمةٍ في فضـل جلالـة الملـك فـؤاد الأول، ثـمَّ تعريـف بالمحفوظات الملكية المصرية.

يذكـر الدكتـور رسـتم أنَّ دار المحفوظـات الملكيـة المصريـة مُقسَّـمة (في زمنهِ) إلى ثلاثة أقسـام رئيسـة: محفوظات سراي عابدين الملكية، ومجموعةً الدفترخانة المصرية، وسـجلَّات القضـاء الشرعي. ومحفوظـات السَّـراي الملكيـة مُقسَّـمة بدورهـا إلى قسـمين رئيسـيين: المُكاتبات العمومية، والمُكاتبات الخصوصيـة، وينقسـم كلٌّ مـن هذين القسـمين إلى صـادرٍ وواردٍ. وفي الدفـتر خانـة المصرية محفوظات الإدارة، ومحفوظات الروزنامة، ومحفوظات الإدارة تشـمل أوراق المعيـة السـنية بفروعهـا، وأوراق المجلس الملكـي، وديوان الخزينـة أو المالية، وديوان الداخليـة، والمجلس الخصـوصي، وديوان الحقانية، وديوان المدارس، ومجلس الأحكام وضابطية مصر، وديـوان محافظـة الإسـكندرية، وديـوان الجهاديـة، وديوان الأبنية والأشغال العمومية، وديوان التجارة والمبيوعات، وترسـانة بـولاق، وتفتيش الفبريقات والعمليـات والوابـورات، وجُمـرك الإسـكندرية، ومحافظة دمياط، ومحافظة رشيد، ومحافظة السويس، والأوامر السـائرة إلى أسماءٍ متعددة من أعيان مصر، وتتنـاول هـذهِ الأوراق السـنين مـن ١٨١٧م إلى ١٩١٤م. أمَّـا مجموعـة القضـاء الشرعـي فتتنـاول أوراق القضاء في مصر منذ الفتح العثماني، ومُقسَّـمة

إلى ستةِ أقسام رئيسية: سجلَّات الديوان العالي، دفاتر مُبايعات الباب العالي، سجلَّات القسمة العسكرية، سجلَّات القسمة العربية، سجلَّات المحاكم، فرمانات السلاطين العثمانيين.

يُعيد رستم تقسيم المحفوظات الملكية المصرية إلى دفاتر وأوراق، والدفاتر إلى ثلاثة أنواع: دفاتر تنسيق وترتيب، دفاتر قيودات، دفاتر فهارس، وأوراق المحفوظات إمَّا إرادات سنية صادرة، أو مفاوضاتٍ واردة أو فرماناتٍ سلطانية وغير ذلك. ويؤكد ما ذكره هذا الباحث نهضة دار المحفوظات المصرية في عصري الملك فؤاد وفاروق، والتي كانت مرتَّبة ومنظَّمة ومُفهرسة. ويسير الكتاب وفق نهجٍ تاريخي زمني يبدأ من سنة ١٢٢٥هـ (١٨١٠-١٨١١م)، ويقدم ملخصاتٍ للوثائق أحيانًا، ونصوص الوثائق كاملة أحيانًا أخرى، وفق أرقام مسلسلة تبدأ بالرقم (١)، وتنتهي بالرقم (٦٦٧١)، بوثيقة مؤرخة ٥/ محرم/ ١٢٥٧هـ (١٨٤١-١٨٤٢م). والجزء الخامس والأخير عبارة عن فهرس أبجدي للأعلام والقبائل، والأماكن والقرى والمدن، والرُّتب والوظائف، والحِرَف والمجالس، وغيرها؛ ممَّا يُسهِّل على الباحثين البحث في الوثائق المُنتقاة بعنايةٍ خاصة.

وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (١٥١٧-١٩٢٠م).

جمعها وعلَّق عليها ونشرها الدكتور عبد العزيز سليمان نوار (١٩٣٦-٢٠٠٦م)[٤٠] في عام ١٩٧٤م، وهي وثائق تغطِّي الفترة من الفتح العثماني للشام حتَّى إعلان لبنان الكبير في عام ١٩٢٠م، وقد قسَّم الدكتور نوار الوثائق التي جمعها في ذلك الكتاب وفق منهجيةٍ معينة، حيث قام بتقسيمها إلى مجموعاتٍ تخدم كلَّ مجموعةٍ منها موضوعًا واحدًا له أهميته الكبيرة في تاريخ بلاد الشام، وهذهِ المجموعة من الوثائق تفيد في تناول الشام في إستراتيجية مُحَمَّد علي وتفكيره المبكِّر في ضمِّها، ومجموعة الوثائق التي تخدم العلاقات المصرية الحجازية اللبنانية قُبيل الحملة المصرية على شبه الجزيرة العربية، ومجموعة الوثائق التي تخدم العلاقات المصرية ببلاد الشام، وخاصةً لبنان حتَّى نهاية الحكم المصري في الشام عام ١٨٤٠م، وبها مجموعة من الوثائق تفيد في تناول علاقات الشام بشبه الجزيرة العربية وخاصةً الحجاز.

الجيش المصري وفتح عكَّا (١٨٣١-١٨٣٢م).

جمعها وعلَّق عليها ونشرها الدكتور عبد المنعم الجميعي[٤١] في عام ١٩٧٨م، وتأتي أهمية هذا العمل في أنَّه اهتم بجمع ونشر الوثائق الخاصة بتقارير الجيش المصري عن فتح عكَّا، والوثائق جمعها المؤلِّف من محافظ عابدين، وقام بتنظيمها في مجموعاتٍ على أساس التقسيم التاريخي لحصار عكَّا وخطط الهجوم عليها إلى استسلامها وترحيل حاكمها عبد الله باشا إلى مصر، واختتمها بمجموعةٍ من الوثائق توضح آثار فتحها على الطرفين المتنازعين المصري والعثماني، وتوضح الأسباب التي دعت لاتخاذها مركزًا لإمداد القوات المصرية المُتحاربة في بلاد الشام، وافتتح المؤلِّف كتابه بمقدمةٍ طويلة عن أهمية موقع عكَّا الحصين وتفكير مُحَمَّد علي في فتح الشام، وبحثهِ عن الذرائع التي تمكنه من إتمام تلك المأمورية، وانتهاءً باتخاذِ الخطوات الإيجابية نحو الفتح، كذلك لم يكتفِ المؤلِّف بنشر الوثيقة فقط؛ بل أنهى كلَّ وثيقة بعددٍ من النقاط يعرف منها ما هي الأفكار الأساسية التي تدور حولها الوثيقة أيضًا.

من وثائق الأرشيف المصري في تاريخ الخليج وشبه الجزيرة العربية.

جمعها وعلَّق عليها ونشرها الدكتور عبد العزيز عبد الغني إبراهيم[٤٢] في عام ٢٠٠١م، وطُبعت بمركز زايد للتراث والتاريخ بـ(أبو ظبي)، حيث قام بنشر ملخصات للوثائق مرتَّبة تصاعديًا من الأقدم إلى الأحدث، وهي متنوعة المصدر ما بين (بحر برا)، و (المعية سنية)، و (محافظ عابدين)، وتغطي الفترة التاريخية من عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م إلى عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٤٩م. وتضم هذهِ الوثائق العديد من الأحداث التي وقعت في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، منذ أنْ حرَّضت الدولة العثمانية واليها على مصر على حرب الحجاز وتدمير الدرعية، وتمتد أحداثها حتَّى العام الذي حرمت فيه الدول العظمى مُحَمَّد علي من كلِّ توسعاتٍ حقَّقها. ويرصد هذا الكتاب مجموعةً كبيرة من وثائق عابدين أو وثائق القلعة المحفوظة في الأرشيف المصري، منذ العَقد الثاني من القرن التاسع عشر وحتَّى مُنتصفهِ، وتضم هذهِ الوثائق العديد من الأحداث التي وقعت في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، وتكشف عن جوانب من علاقة مُحَمَّد علي بالدولة العثمانية، وموقفه من العمليات البريطانية في عَدَن والجنوب العربي والخليج، وتكمن أهميتها في أنَّ أكثرها عبارة عن تقارير رسمية تُبيِّن سير المعارك، وانتصارات جيوش الباشا وانكسارتها، والنفقات المادية التي تحملتها الحكومة المصرية.

ويرد في مقدمة الكتاب "الوثائق التي رصدناها في كتابنا هذا مع تقديم فحوى محتوياتها، هي وثائق أساسية لأنَّها الوثائق الأكثر من غيرها مُلازمة للحَدَث، وصانعيه، فلم يكن لأيَّة دولة أخرى مصالح في شبه الجزيرة العربية توازي مصالح الدولة العثمانية، ولا وسائل للتدخل في تلك المنطقة تكافئ الجهد الذي يمكن أنْ يصرف في هذا الصدد". وعن أهمية هذهِ الوثائق يذكر: "التزمت هذهِ الوثائق الأساسية الدقَّة والتزمت بالصدق والموضوعية، فقد كانت موضع عناية واهتمام ومتابعة مُحَمَّد علي باشا نفسه، كان ذلك الوالي العسكري الطموح يهتم بكلِّ صغيرةٍ وكبيرة تتصل بالأراضي التي يُديرها، فهو المؤسَّسة التي تحرك السيف، وتتصرف في الخزانة، وتحمل القلم، وتتحكم في نهج التحديث، ممَّا أدى لنوع من المركزية فريدة لا يتبع إلَّا لهذهِ المؤسَّسة الشخصية المسيطرة".

من وثائق شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث.

جمعها وعلَّق عليها ونشرها الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم[٤٣]، وقامت دار الكتاب الجامعي بجمعها في عام ٢٠٠١م في سبع مُجلَّداتٍ، الأول والثاني من وثائق الدولة السعودية الأولى، والثالث والرابع من وثائق الحجاز، والخامس من وثائق إقليم نجد، والسادس من وثائق عسير واليمن، والسابع من وثائق الخليج وشرقي شبه الجزيرة العربية، وقد قام المُعد والمُحقِّق باختيار الوثائق التي تحوي الحقائق التاريخية، والتي تصور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة، ثمَّ قام بترتيبها ترتيبًا تاريخيًا في فصول، يتناول كلَّ فصل فترة زمنية محددة، حتَّى يستطيع الباحث متابعة الأحداث بتسلسلها التاريخي، ويقف على تطور الأحداث، كما وضع رقم مسلسل لوثائق كلِّ فصل، وقام بالتعريف بالأماكن والقرى والقبائل، التي ورد ذكرها في الوثائق، وأشار إلى المصادر الخاصة بالتعريف بها بقدر ما توفر لديه من قواميس متخصصة في هذا المجال، وحاول التعليق على بعض ما ورد في متن الوثائق، بتوضيح وجهة النظر بالنسبة لبعض الآراء والأحداث التي وردت في بعض الوثائق، وأرفق مجموعة من

الخرائط لتوضيح مواقع الأماكن التي دارت عليها الأحداث، والقبائل التي شاركت فيها، وأماكن استقرار القبائل المختلفة وتحركاتها، ووضع فهارس تفصيلية لأسماء الأعلام والقبائل والأماكن التي وردت في الوثائق ليسهل الكشف عنها والإطلاع على ذكرها والأحداث التي أشارت الوثائق إلى حدوثها فيها. ووضع في هامش كلِّ وثيقة ما يمكن استخلاصه منها.

وتُشكِّل الوثائق المجموعة في مُجملها مصدرًا مهمًا من مصادر تاريخ الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، فهي تُعبِّر عن موقف الدولة العثمانية من الدولة السعودية، تلك الدعوة السَّلفية السُّنِّية التي رأى فيها الباب العالي خطرًا أخرج الحرمين الشريفين من حوزتها وهزَّ كيانها في نظر العالم الإسلامي. كما تضم العديد من الرسائل التي تبادلها مُحَمَّد علي ورجال الدولة العثمانية، والأشراف، وشيوخ القبائل العربية، وقواد حملته، ورجال إدارته في شبه الجزيرة العربية، يرسم لهم الخطط، ويحدد لهم الأسلوب الأصلح والأمثل للتعامل مع العربان، ويضع لهم قواعد الإدارة، كما أنَّ هذهِ الوثائق تحوي تقارير عديدة كان يرسلها قادة مُحَمَّد علي إليه بها تفاصيل دقيقة عن أحوال مناطق شبه الجزيرة العربية الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية ومواقف القبائل العربية من قوات الحملة.

وتُظهر هذهِ الوثائق طموحات مُحَمَّد علي الشخصية في شبه الجزيرة العربية، وأساليبه السياسية، التي كان يحث رجال إدارتهِ في مختلف المناطق على تنفيذها، وتتناول الإدارة وشؤون الحجاز، والأسلوب الإداري الذي اتبعه مُحَمَّد علي لتوطيد نفوذه، وتُعطي صورةً عن مخطط مُحَمَّد علي التوسعي، وما تكبده من خسار في الأرواح، وإنفاق ضخم أرهق خزانة دولتهِ، وتأتي أهمية هذهِ الوثائق من أنَّها صادرة من مُحَمَّد علي نفسه، ومن قادتهِ وحكَّامهِ المتواجدين على أرض شبه الجزيرة العربية، وبعضها يتعلَّق بعلاقات مُحَمَّد علي بالأشراف والعربان، الذين لعبوا دورًا كبيرًا ومهمًا سلبًا وإيجابًا إزاء حكم مُحَمَّد علي في شبه الجزيرة العربية. كما أنَّ هذهِ الوثائق تُقدِّم صورةً تفصيلية تاريخية سياسية اقتصادية اجتماعية عن الوضع في إقليم نجد، وجهود تركي بن عبد الله وفيصل بن تركي في تأسيس الدولة السعودية الثانية، ووصول خالد بن سعود برفقة خورشيد باشا، وتُبيِّن موقف ولاة بغداد من توسعات مُحَمَّد علي في الخليج بعد عام ١٨٣٨م، ووقوف الدولة العثمانية إلى جانب فيصل بن تركي، كما أنَّ هذهِ الوثائق تحوي تقارير كاملة عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في إقليم نجد، وعسير واليمن والخليج العربي، وتُلقي الأضواء على مواقف بريطانيا من تدخل قوات مُحَمَّد علي في اليمن، ووصول خورشيد باشا إلى ساحل الخليج العربي، وتفاصيل المفاوضات بينه وبين حاكم البحرين، وموقف الحكومة البريطانية من هذا الاتفاق الذي أزعجها، وتسجل الوثائق تفاصيل الاتصالات بين خورشيد والمُقيم البريطاني في الخليج، وعلاقة مسقط ومُحَمَّد علي، ومُخطَّط مُحَمَّد علي للسيطرة على شمال الخليج: الكويت والبصرة.

وأخيرًا، هذهِ الوثائق المختارة تحوي المُراسلات والتقارير الإدارية والسياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها، ما يرسم صورةً تفصيلية واضحة لتاريخ الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كما توضح الموقف البريطاني من أحداث تلك الفترة، وترسم صورةً لشعور المواطنة الذي بدأت جذوره تتَّضح لدى أبناء الخليج العربي.

الهوامش:

(١) عـلي غـازي، عـلي عفيفـي، «**التاريـخ.. ماهيتـه وأهميـة دراسـته**»، مجلَّة أفكار، العدد (٢٨٠)، أيـار/ ٢٠١٢م، ص١٤-٢٢.

(٢) الصايـغ، فاطمـة، **الإمـارات العربية المتحدة مـن القبيلة إلى الدولـة**، (العـين، دار الكتاب الجامعـي، ٢٠٠٠م)، ص١١.

(٣) للمزيـد حول معرفة أهمية الوثائق في كتابة التاريخ، راجع: بـن سـليمان، فريد، **مدخـل إلى دراسـة التاريـخ**، (تونس، مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٠م)، ص٣٩-٥٠. وكنموذج للوثائـق ودورهـا في كتابة التاريخ، راجع: ميلاد، سـلوى علي، **وثائق أهل الذمَّة في العصر العثماني وأهميتها التاريخية**، (القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣م).

(٤) العـلي، صالح أحمد، «**مسـوِّغات تجديد كتابـة التاريخ**»، مجلَّـة المجمـع العلمـي العراقـي، الجـزء ٤، المُجلَّد ٣٨، ١٩٨٧م، ص٢٩.

(٥) كار، إدوارد، **مـا هـو التاريـخ ؟**، أحمـد حمـدي محمـود (ترجمة)، (القاهرة، ١٩٦٢م).

(٦) قبيـسي، مُحَمَّـد، **علم التوثيق والحفـظ في الوطن العربي.. كتاب يعالج دور الوثيقة في الوطن العربي**، (بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م)، ص٣٦-٣٧.

(٧) إبراهيـم، عبـد العزيـز عبـد الغنـي، "**الوثائـق التاريخية المُسـجَّلة وأهميـة مقارنتهـا بالروايـات الشـفهية**»، مجلَّـة الوثيقة، العدد ٣٨، يوليو/ ٢٠٠٠م، ص١٠٦-١٠٧.

(٨) الصباغ، ليلى، «**علم الوثائق**»، مجلَّة آفاق الثقافة والتراث، العدد الثاني، سبتمبر/ ١٩٩٣م، ص٤٦.

(٩) جوتشلك، لويس، **كيف نفهم التاريخ.. مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي**، عائدة سـليمان عارف وأحمد مصطفى أبـو حاكمة (ترجمـة)، (بيروت، مؤسَّسـة فرانكلـين للطباعة والنشر، ١٩٦٦م)، ص١٣٩-١٤٢.

(١٠) قاسـم، قاسم عبده، «**تزوير التاريخ**»، مجلَّة عالم الفكر، المُجلَّـد ٣٦، العـدد الثالـث، يناير- مـارس/ ٢٠٠٨م، ص٧-٢٤.

(١١) مـدن، حسـن، «**عبـور التاريخ ثبات الروايـة**»، جريدة الخليج، العـدد ٩٨٣٧، الثلاثـاء ٢٥/ أبريل/ ٢٠٠٦م، ص٣٢.

(١٢) نـوار، عبـد العزيـز سـليمان، **تاريخ العـرب الحديث**، الجزء الأول: العراق، (القاهرة، الجهاز المركزي للكتب الجامعية، ١٩٧٦م)، ص٢٦.

(١٣) غربـال، مُحَمَّـد شـفيق، «**إبراهيـم باشـا وبنـاء النهضة المصرية**»، بحث منشـور في كتـاب: ذكرى البطل الفاتح إبراهيـم باشـا (١٨٤٨-١٩٤٨م).. مجموعـة أبحـاث ودراسـات تاريخية تنشرهـا الجمعية الملكية للدراسـات التاريخية بمناسـبة انقضاء مائة عام على وفاتهِ، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٨م)، ص (ي).

(١٤) الصبـاح، ميمونة الخليفة، **الكويت.. حضارةٌ وتاريخ**، (الكويت، المؤلِّف، ١٩٨٩م)، م١، ص٣٠٦.

(١٥) الشـمَّري، مُحَمَّـد كريـم إبراهيـم، "**الوثائـق والتوثيـق في تراثنـا العـربي الإسـلامي**»، مجلَّة الوثيقـة، العدد ٤٣، يناير/ ٢٠٠٣م، ص٨٧-٨٨.

(16) Thomas, Hughes (compiled and edited), *Arabian Gulf Intelligence, Selections from the Records of the Bombay Government, concerning Arabia, Bahrain, Kuwait, Muscat and Oman, Qatar, United Arab Emirates and the Islands of the Gulf*, Robin Bidwell introduced, London: The Oleander press, 1985;

هيجـز، توماس، **مختـارات من وثائـق حكومة بومبـاي**، عبد العزيز عبـد الغني إبراهيم (ترجمة)، حسـن بن مُحَمَّد بن علي آل ثاني (تقديم ومراجعة وتعليق)، (الدوحة، مركز حسن بن مُحَمَّد للدراسات التاريخية، ٢٠١٧م).

(١٧) غربال، **إبراهيم باشا**، ص (ي).

(١٨) قبيـسي، **علـم التوثيـق**، ص١٠٥. وهـو يـرى أنَّ مـن ضمـن قائمـة المسروقـات معاهـدة لنـدن التـي وقِّعت بينه وبـين إنكلترا، وهي معاهدة لندن غير معاهدة لندن الموقَّعـة ١٨٤٠م، ولعلَّهـا معاهدة لندن التـي وقَّعها مع بريطانيا في ٦/ يوليو/ ١٨٢٧م. جيليو، كارلو، «**القضية المصريـة مـن عـام ١٧٩٨م إلى عـام ١٨٤١م**»، بحـث منشـور في كتاب: الإسـهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر مُحَمَّد علي باشا، عماد البغدادي (ترجمة)، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥م)، ص١٧٣.

(١٩) ماركو، أنجلو سا، «**الشرق الحديث والوثائق الدبلوماسية المتعلِّقة بمُحمَّد علي وأرشـيفات الدولة الإيطالية**»، بحث منشور في كتاب: الإسهامات الإيطالية، ص١١٧.

(٢٠) وقد سجَّل المؤرخ الإيطالي (أنجلو ساماركو) اهتمام الملك فؤاد بالوثائق، فكتب يقول: «فملك مصر الحالي فؤاد الأول حفيد مُحَمَّد علي المباشر خطَّط أيضًا للاستكشاف المُنظَّم للأرشيفات الدبلوماسية ليس في مصر وتركيا فحسب، ولكن في كلِّ الدول الرئيسية في أوربا لجمع ونشر الوثائق المتعلِّقة بحكم مُحَمَّد علي بين الإصلاحات الحضارية التي يدخلها بحذر والمُبادرات الثقافية الكبيرة التي شجَّعها وساندها بسخاءٍ من أجل تقدم مصر، وهي عملية هائلة». أنجلو ساماركو، **الشرق الحديث**، ص١١٧.

(٢١) لعلَّ من أشهرهم مُحَمَّد شفيق غربال الذي تتلَّمذ على يدي المؤرِّخ البريطاني آرنولد توينبي Arnold Joseph Toynbee (١٨٨٩-١٩٧٥م)، وتخرج في ليفربول عام ١٩١٩م. مصطفى، أحمد عبد الرحيم، «**شفيق غربال مؤرخًا**»، المجلَّة التاريخية المصرية، المُجلَّد ١١، ١٩٦٣م، ص٢٥٥-٢٧٨.

(٢٢) ماركو، **الشرق الحديث**، ص١١٧-١١٨.

(٢٣) المرجع نفسه، ص١٢٥-١٢٦.

(٢٤) قبيسي، **علم التوثيق**، ص١٠٥-١٠٦. والذي ذكر أنَّ دار المحفوظات العمومية الملكية لم تكن تفتح أبوابها إلَّا للباحثين الأجانب من دون المصريين قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م، وإنْ كنت أخالفه هذا الرأي؛ وذلك لأنَّ الباحثين المصريين استفادوا منها كالأجانب، وخير مثالٍ على ذلك كتابات عبد الرحمن الرافعي، والدكتور أحمد عزت عبد الكريم، والدكتور مُحَمَّد شفيق غربال، وغيرهم من الباحثين.

(٢٥) سامي باشا، أمين، **تقويم النيل**، الجزء الثاني: عصر مُحَمَّد علي باشا، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣م)، ص٣١١.

(٢٦) المرجع نفسه، ص٣٢٣.

(٢٧) المرجع نفسه، ص٣٢٩.

(٢٨) الإمام، مُحَمَّد رفعت، **تاريخ الجالية الأرمنية في مصر**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م)، ص١٩٤-١٩٦.

(٢٩) هو: بغوص بك بوسفيان، من أصلٍ أرمني، ولد بمدينة أزمير سنة ١٧٦٨م، واستثمر مُحَمَّد علي إمكانياته الشخصية والإدارية في وظائف الدولة العثمانية، فأنعم عليه برتبة الفريق مع لقب بك، واستخدمه في الحكومة المصرية رئيسًا لديوان التجارة والأمور الأفرنكية، واستمر يشغل هذا المنصب نحو (٢٠) سنة حتَّى وفاتهِ في يناير ١٨٤٤م عن عمرٍ يُناهز (٧٢) سنة. سامي باشا، **تقويم النيل**، ص٥٢٨-٥٣٠.

(٣٠) الإمام، **تاريخ الجالية**، ص٤٠٢.

(٣١) سامي باشا، **تقويم النيل**، ص٤١٢.

(٣٢) الجميعي، عبد المنعم إبراهيم، **عصر مُحَمَّد علي.. دراسة وثائقية**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م)، ص١٤٧.

(٣٣) عباس، رءوف وآخرون، **الأوامر والمُكاتبات الصادرة من عزيز مصر مُحَمَّد علي**، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥م)، مج١، ص٧.

(٣٤) الجميعي، **عصر مُحَمَّد علي**، ص١٠٤.

(٣٥) عباس وآخرون، **الأوامر والمُكاتبات**، ص٩.

(٣٦) البطريق، عبد الحميد، **عصر مُحَمَّد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٨٨٣م)**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م)، ص٣٢-٣٣.

(٣٧) عباس وآخرون، **الأوامر والمُكاتبات**، ص١٠.

(٣٨) المرجع نفسه.

(٣٩) رستم، أسد، **بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد مُحَمَّد علي الكبير**، (بيروت، مطبعة جامعة بيروت الأمريكية، ١٩٤٠م)، ٥مج.

(٤٠) نوار، عبد العزيز سليمان، **وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (١٥١٧-١٩٢٠م)**، (بيروت، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤م).

(٤١) الجميعي، عبد المنعم، **الجيش المصري وفتح عكَّا (١٨٣١-١٨٣٢م).. دراسة في ضوء وثائق عابدين**، (القاهرة، مطبعة الجبلاوي، ١٩٨٧م).

(٤٢) إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، **من وثائق الأرشيف المصري في تاريخ الخليج وشبه الجزيرة العربية**، (أبو ظبي، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠١م).

(٤٣) عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، **من وثائق تاريخ شبه الجزيرة العربية في العصر الحديث**، (القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠١م)، ٧مج.

Significance of Egyptian Archives for Writing the History of the Gulf and the Arabian Peninsula in the First Half of the 19th Century

Dr. Ali Afify Ali Ghazi

Egyptian Scholar

Abstract:

This study aims at highlighting the documents of the Egyptian Archives in the first half of the 19th century. This is to clarify how important they are for writing the history of Arabs in General and the history of the Arabian Peninsula in particular. This study does not aim at reviewing the contents of the archives, as that needs writing books not a mere study.

The study begins with defining the concepts of document, documentation and the importance of historical documents and their role in writing history. It then reviews the historical development of the House of Documentary Archiving in Egypt, down to some classifications serving the history of the region subject of the study during the specified historical period, like Muhafiz Diwan Bahir Bra, Diwan al-Ma'ia Snya (Arabic and Ottoman Turkish), Diwan al-Jihadia, Diwan Al-Khidawi, Diwan Abdeen, al-sham, al-Hijaz, Mutafariqat, and British Documents. Copies of these are being kept in the National Archives in Cairo. Finally, it reviews the efforts made by those who collected and published some of those documents: Orders and Letters from Aziz of Masir Mohammed Ali, Statement of documents of al-Sham and what helps to understand them and to make clear the intentions of Ibrahim Pasha, Main Documents from the Modern History of Lebanon (1517-1920), the Egyptian Army and Conquering Acre (1831-1832), From the Documents of the Egyptian Archives in the History of the Gulf and the Arabian Peninsula and From the documents of the Arabian Peninsula in the Modern Age.

Key words: Egyptian Archives, Arabian Gulf, Arabia, Documents, the Nineteenth Century.